جامعة محمد البشير الابراهيمي–برج بوعريريج–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية

– دراسة ميدانية في مجموعة من الوكالات البنكية بولاية برج بوعريريج

وسطيف CPA– BEA– BADR

من إعداد الطالبتين:
– قمار سعاد
– زغدودي سارة

تحت إشراف:
د/أوصغير لويزة

د.العايب وليد	استاذ محاضر	رئيسا
د.اوصغير لويزة	استاذ محاضر	مشرفا
د.فضيلي سمية	استاذ محاضر	مناقشا

السنة الجامعية 2019–2020

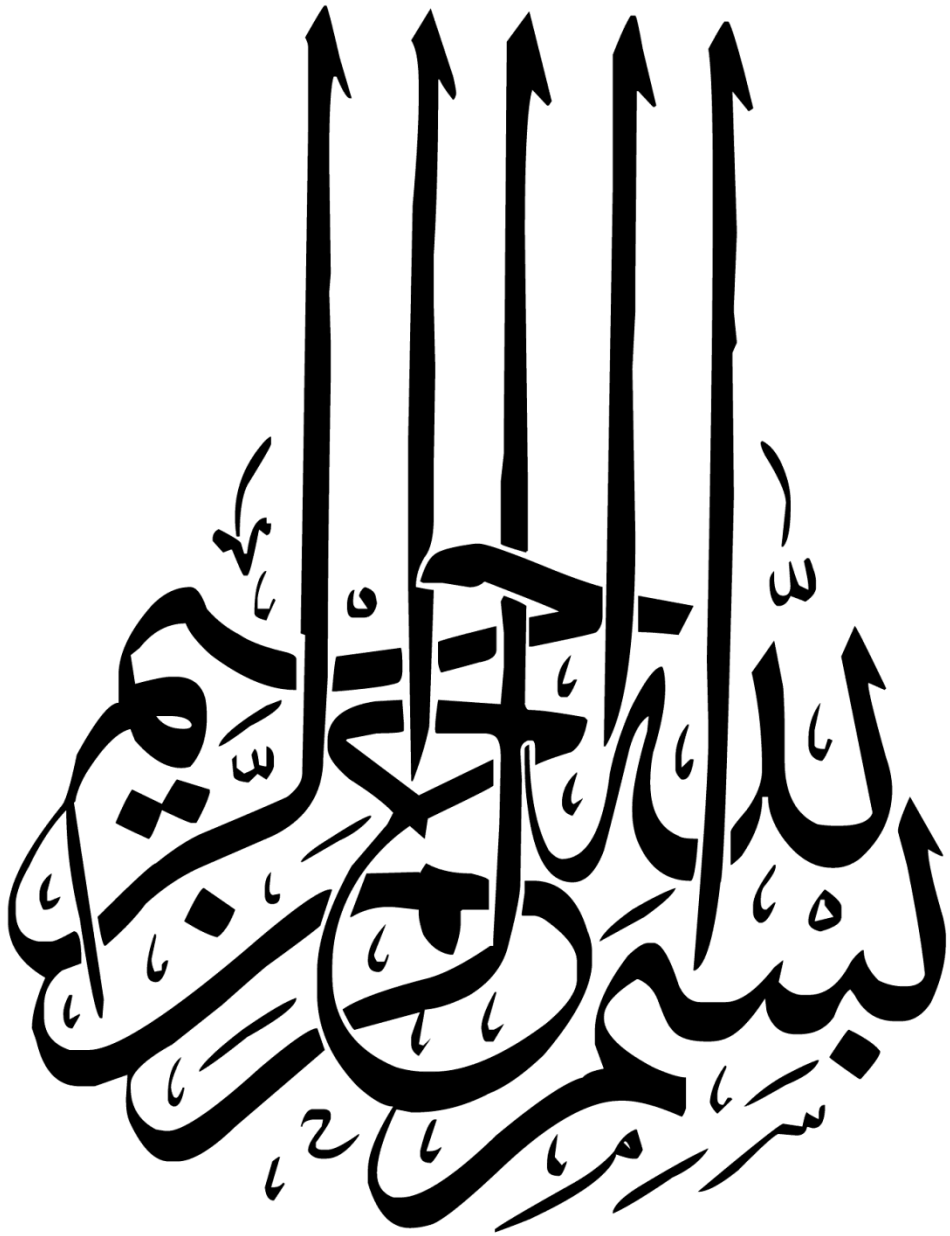
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد الله حمدا كثيرا طيبا مباركا كما يحب ويرضى.

أتقدم بأسمى معاني التقدير والشكر إلى الأستاذة المشرفة على هذه المذكرة الأستاذة الدكتور "اوصغير لويزة «على كل الدعم والتوجيه الذي قدمته لنا، وعلى نصائحها السديدة التي طالما أفادتنا.

والشكر موصول للسادة اعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بالموافقة على مناقشة هذه المذكرة.

كما اتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكل الاساتذة الذين رافقونا طيلة مشوارنا الدراسي في الماستر.

الى كل من ساعدنا من قريب اومن بعيد ولو بكلمة طيبة ...

وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الانبياء والمرسلين سيدنا محمد عليه افضل الصلاة وازكى التسليم.

إهداء

الحمد لله الذي وفقني لهذا العمل.

للذين قال في حقهما الله تبارك وتعالى : "وبالوالدين إحسانا"

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى والدي الذي دفعني قدما للمضي في دروب العلم،

إلى من غمرتني بعطفها وحنانها، أمي الغالية حفظها الله لي وأطال في عمرها.

كما أتوجه بالشكر إلى موظف المكتبة محمد شلبابي لجهده المخلص وتعاونه البناء.

إلى كل زملائي.

إلى اخوتي وأخواتي، الى كل اصدقائي وأخص بالذكر ندى، شهرة، دنيا، صفاء، كريمة، الهام وخالتي نعيمة.

الى كل شخص غالي على قلبي.

الأساتذة الكرام الذين رافقوني طوال مسيرة دربي

الدراسي.

إلى كل من استسعته ذاكرتي ولم تسعه مذكرتي.

زغدودي سارة

إهداء

أحمد الله عز وجل على منه وعطائه وعونه لإتمام هذا العمل

اهدي ثمرة هذا العمل المتواضع:

الى الوالدين الكريمين وفاء لبذلهما وعطائها الدائم حفظهما الله ورعاهما

الى زوجي الكريم على دعمه

الى أولادي وفقهم الله في مشوار حياتهم مروى وأحمد

الى كل أخواتي وأخواني وأولادهم

الى جميع الأصدقاء وأخص بالذكر صبرينة

إلى الزملاء موظفي بنك الجزائر الخارجي و خاصة بالمديرية العامة للمحاسبة

والى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل المتواضع

قمـار سعـاد

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية، حيث تم التعرف على المخاطر التي تتعرض لها البنوك وأساليب ادارتها والتعرف على التدقيق الداخلي واجراءاته في ثلاثة بنوك وهي البنك الخارجي الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية والقرض الشعبي الجزائري، ولقد تم استخدام الاستبانة لاستطلاع آراء عينة الدراسة.

كما لخصت الدراسة إلى قيامنا بدراسة تطبيقية للتدقيق الداخلي والمخاطر التي تواجه ثلاثة بنوك وهي البنك الخارجي الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية والقرض الشعبي الجزائري، فالبنك معرض للوقوع في جميع المخاطر بجميع أنواعها، وقد أظهرت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الداخلي وادارة المخاطر في الوكالات البنكية محل الدراسة، ولذلك يتم الاعتماد على المدقق الداخلي للتفادي والتقليل منها، وتوصلنا إلى أن التدقيق الداخلي يساهم بشكل كبير في إدارة المخاطر في البنوك من خلال الدور الذي يؤديه في إدارة المخاطر.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي، نظام الرقابة الداخلية، المخاطر المصرفية، إدارة المخاطر المصرفية.

Abstract :

This study aimed to identify the extent of internal audit's contribution to banking risk management, as the risks to which banks are exposed and the methods of their management were identified, as well as internal audit and its procedures in three banks, namely the Algerian External Bank, the Bank for Agriculture and Rural Development and the Algerian Popular Loan. Questionnaire to obtain opinions of the study sample.

The study also summarized that we conducted an applied study of internal auditing and the risks facing three banks, namely the External Bank of Algeria, the Bank for Agriculture and Rural Development and the Algerian Popular Credit, as the bank is exposed to all risks of all kinds, and the study showed a statistically significant relationship between internal audit and risk management in The banking agencies under study, and therefore the internal auditor is relied upon to avoid and reduce them. We concluded that internal audit contributes significantly to risk management in banks through the role it plays in risk management.

Key words: internal audit, internal control system, banking risks, banking risk management

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
الملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الاشكال	
مقدمة عامة	**أ–د**
الفصل الأول: الإطار النظري لإدارة المخاطر المصرفية والتدقيق الداخلي	**2–26**
تمهيد	**2**
المبحث الأول: مفاهيم أساسية لإدارة المخاطر المصرفية والتدقيق الداخلي	**3**
المطلب الأول: إدارة المخاطر المصرفية	**3**
المطلب الثاني: التدقيق الداخلي في البنوك	**13**
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	**21**
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة	**21**
المطلب الثاني: أوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	**23**
المطلب الثالث: القيمة المضافة للدراسة الحالية	**24**
خلاصة الفصل	**26**
الفصل الثاني: دراسة حالة بنوك BEA–CPA–BADR وكالة برج بوعريريج وسطيف	**28–54**

تمهيد	**28**
المبحث الأول: عينة وأدوات الدراسة	**29**
المطلب الأول: عينة الدراسة	**29**
المطلب الثاني: أدوات الدراسة	**31**
المطلب الثالث:تصميم الاستبيان	**32**
المبحث الثاني: تحليل نتائج الإستبيان	**34**
المطلب الأول: اختبارات الاستبيان وعرض خصائص العينة	**34**
المطلب الثاني: عرض نتائج الدراسة	**39**
المطلب الثالث: إختبار فرضيات الدراسة	**50**
خلاصة الفصل	**54**
خاتمة	**56**
قائمة المراجع	**61**
الملاحق	–

قائمة الأشكال

والجداول

أولا/ قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	مجتمع الدراسة	32
02	درجة مقياس ليكرت	33
03	تحديد المجال حسب قيم المتوسط الحسابي	34
04	نتائج اختبار صدق الاتساق البنائي لمحاور الاستبيان	35
05	معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان	35
06	توزيع أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير الجنس	36
07	توزيع أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير السن	36
08	توزيع أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير المستوى التعليمي	37
09	توزيع أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير اسم البنك	38
10	توزيع أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير المسمى الوظيفي	38
11	توزيع أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير سنوات الخبرة	39
12	تحليل إتجاهات المبحوثين حول محور مهام التدقيق الداخلي في البنك	40
13	تحليل إتجاهات المبحوثين حول محور دور التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر مصرفية	43
14	تحليل إتجاهات المبحوثين حول محور دور التدقيق الداخلي في قياس وتقييم المخاطر المصرفية	45
15	تحليل إتجاهات المبحوثين حول محور دور التدقيق الداخلي في معالجة المخاطر المصرفية	47
16	تحليل إتجاهات المبحوثين حول محور دور التدقيق الداخلي في مراقبة المخاطر المصرفية	49

ثانيا/ قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	متغيرات الدراسة	31

مقدمة

إن التطور الاقتصادي الذي مس حجم المصارف جعلها تتميز في وقتنا الحاضر بكبرها، وتعقد الوظائف المكونة لها وتشابكها، مما أدى بالضرورة إلى زيادة المخاطر المحيطة بها، فأصبح استمرار هذه المصارف مرهونا بمدى نجاعتها في تحقيق النجاح على مستوى المحيط الخارجي، وهذا بدوره مرتبط بمدى نجاعتها على مستوى محيطها الداخلي، من خلال نجاعة نظامها ومدى فعالية سياستها الإدارية، حيث أن التنفيذ المحكم لهذه الأخيرة يضمن لها الحماية الكاملة لأصلوها وكذا دقة بياناتها المستعملة، وهذا ما جعلها تبحث عن طريقة أو وسيلة تضمن السير الحسن لعملياتها والتطبيق الفعال لسياستها وبراجمها من أجل التقليل من المخاطر إلى حد كبير ومعاجلتها.

وتعتبر المخاطر المصرفية في الوقت الراهن أحد أهم التحديات التي تفرضها بيئة الأعمال على المصارف، وأضحت عنصرا لا يمكن تجاهله في إعداد استراتيجية أو سياسة مستقبلية لأي مصرف، بحيث أصبحت السيطرة عليها مؤشر يحكم درجة تكيف وتأقلم أي مصرف مع ظروف ومتغيرات البيئة المتسارعة، هذا كله يفرض على البنوك ضرورة إيجاد أفضل الوسائل والإجراءات القادرة على تأمين مسارها واستمراريتها في ظلّ الظروف المحدقة بها من كل جانب.

ومن هنا تظهر الأهمية والدور الذي تلعبه إدارة المخاطر في ضمان بقاء واستمرارية البنك في ظل الظروف البيئية المتسارعة، ويمكن القول إن معرفة المخاطر وتقوميها وإدارتها هي من العوامل الرئيسية في جناح البنوك وازدهارها وتحقيقها لأهدافها، فإذا كان الدخول في المخاطرة المقصود به الحصول على أرباح أعلى إلى أن عدم إدارة هذه المخاطر بطريقة علمية صحيحة قد يؤدي إلى فقدان العائدات والفشل في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك، لذا فإن الفهم الصحيح لإدارة المخاطر، والتقويم الذاتي لها ووضع الإجراءات الرقابية لها يساهم في تجنب وتقليل أثر تلك المخاطر على المصرف.

ومن أهم الأساليب التي تعتمدها المصارف في إدارة المخاطر المصرفية نجد التدقيق الداخلي، الذي تطور مفهومه من المفهوم التقليدي الذي يهدف إلى اكتشاف الأخطاء والتلاعب والغش، إلى المفهوم الحديث الذي يهدف إلى توسيع نطاق عمل المدقق الداخلي إلى التنبؤ بهذه الأخطاء للتقليل من المخاطر التي يواجهها البنك وكذا التحقق من توافر السياسات والإجراءات ومدى الالتزام بها من طرف البنك.

أولا: طرح الإشكالية

بناء على ما سبق، ونظرا للأهمية البالغة التي يحتلها التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك، تبادر في ذهننا التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في البنوكCPA BEA BADR ؟

وينبثق من هذا التساؤل الجوهري التساؤلات الفرعية الآتية:

- هل توجد علاقة احصائية بين مهام التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المصرفية؟
- هل توجد علاقة احصائية بين دور التدقيق الداخلي وتحديد المخاطر المصرفية؟
- هل توجد علاقة احصائية بين دور التدقيق الداخلي وقياس وتقييم المخاطر المصرفية ؟
- هل توجد علاقة احصائية بين دور التدقيق الداخلي ومعالجة المخاطر المصرفية؟
- هل توجد علاقة احصائية بين دور التدقيق الداخلي ومراقبة المخاطر المصرفية؟

ثانيا: فرضيات البحث

تماشيا مع أهداف الدراسة واختبارا لنموذجها، قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين مهام التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المصرفية.
- الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين دور التدقيق الداخلي وتحديد المخاطر المصرفية.
- الفرضية الثالثة توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين دور التدقيق الداخلي وقياس وتقييم المخاطر المصرفية.
- الفرضية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين دور التدقيق الداخلي ومعالجة المخاطر المصرفية.
- الفرضية الخامسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين دور التدقيق الداخلي ومراقبة المخاطر المصرفية.

ثالثا:اهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة من أهمية تطبيق تقنية التدقيق في القطاع البنكي، الذي نعتبره من القطاعات الاستراتيجية في الاقتصاد الوطني، فهو يفتقد تدريجيا إلى السيطرة والتحكم في المخاطر المحيطة به. علما أن هذه الوضعية تؤثر سلبا على تمويل الاقتصاد وتشجيع الاستثمارات الداخلية والأجنبية بالإضافة إلى فقدان عامل الثقة في هذه المصارف، وغيرها من العواقب الناتجة عن الإهمال وعدم الاهتمام الفعلي بهذا القطاع.

كما تكتسي وظيفة التدقيق الداخلي في البنوك أهمية بالغة من خلال الدور الهام الذي تلعبه لتحقيق الأمن والسلامة المصرفية، ونزاهة ومصداقية المعلومات المالية وتلك المتعلقة بالتسيير والمحاسبة، إلى جانب احترام التشريعات والأنظمة والسياسات والإجراءات الداخلية .

رابعا: أهداف الدراسة

من جملة الأهداف التي تسعى إليها الدراسة نذكر:

-التعرف على المخاطر التي تتعرض لها البنوك وأساليب ادارتها؛

- التعرف على التدقيق الداخلي واجراءاته في البنوك

-قياس مدى قيام المدقق الداخلي بدوره في ادارة المخاطر المصرفية؛

-الوقوف على مدى تأثير استقلالية إدارات التدقيق الداخلي في الكشف عن المخاطر المصرفية؛

-معرفة ما إذا كان التدقيق الداخلي يساهم بشكل فعال في إدارة المخاطر المصرفية.

خامسا: دوافع الدراسة

إن مبررات وأسباب اختيارنا لهذا الموضوع تكمن فيما يلي:

-الرغبة الشخصية في البحث في هذا المجال؛

-كون موضوع الدراسة يتناسب مع طبيعة التخصص اقتصاد نقدي وبنكي؛

- الاتجاه العالمي نحو الاعتماد أكثر فأكثر على وظيفتي التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية من أجل الإدارة الفعالة للمخاطر المصرفية؛

- حاجة البنوك الجزائرية للتدقيق الداخلي قصد تحقيق الفعالية خاصة بعد التحولات التي شهدها النظام المالي العالمي.

سادسا: حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في :

- الإطار الموضوعي: والمتمثل في دراسة كل من التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في المصارف ومحاولة التعرف على دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية.

- الإطار المكاني للدراسة: البنك الخارجي الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية والقرض الشعبي الجزائري برج بوعريريج.

- الإطار الزماني للدراسة: سنة 2020/2019.

سابعا: منهج وأدوات الدراسة

من أجل دراسة الموضوع والاجابة على الاسئلة المطروحة واثبات الفرضيات المعتمدة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وهذا بالنظر لملائمته لمثل هذا النوع من الدراسات بشكل عام وموضوع بحثنا بشكل خاص، من خلال دراسة ميدانية بثلاثة بنوك تجارية عمومية: البنك الخارجي الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، القرض الشعبي الجزائري بولاية برج بوعريريج.

كما تم استخدام المصادر الثانوية والاولية في الدراسة وتتكون المصادر الثانوية من الكتب والمجلات العلمية المتخصصة والأبحاث والرسائل العلمية (ماجستير ودكتوراه.) وبعض المواقع الالكترونية.

أما استخدام المصادر الاولية فسوف يكون من خلال توزيع الاستبيان حيث تم تفريغ وتحليل الاستبيان من خلال برنامج تحليل البيانات الإحصائي (SPSS) كما تم اختبار الفرضيات عند مستوى دلالة (0.05)وتم حساب المتوسط الحسابي ومعامل الثبات ومعامل "ألفا كرو نباخ" والنسب المئوية وأي أساليب إحصائية مناسبة.

ثامنا :صعوبات الدراسية

من بين العوائق التي واجهتنا أثناء الدراسة ما يلي:

–قلة المراجع التي تتعلق بالتدقيق الداخلي في البنوك في مكتبة الجامعة، وعدم القدرة على التحصل عليها من جامعات أخرى بسبب غلقها لتفشي الوباء.

– قلة المعلومات والوثائق المعتمد عليها في الجانب التطبيقي بسبب السرية المصرفية.

– قلة العمال في المصارف وصعوبة جلب المعلومات منها في فترة تفشي الوباء.

– عدم توفر مصلحة التدقيق الداخلي في الوكالات البنكية الناشطة ببرج بوعريريج

تاسعا: تقسيمات البحث

لإنجاز البحث قمنا بتقسيمه إلى قسمين حيث احتوى الأول على فصل نظري والثاني فصل تطبيقي تسبقهم مقدمة تشتمل على مختلف الأبعاد الأساسية للموضوع وإشكالية تتعقبهم خاتمة تلم نتائج البحث ومجمل التوصيات المستمدة من النتائج التوصل إليها جاءت فصول المذكرة كالتالي:

- **الفصل الأول:** يعتني بالإطار النظري لإدارة المخاطر المصرفية والتدقيق الداخلي يتضمن مبحثين: الأول خصص للمفاهيم الأساسية لإدارة المخاطر المصرفية والتدقيق الداخلي والثاني للدراسات السابقة؛
- أما بالنسبة **للفصل الثاني** فيتضمن دراسة حالة لثلاثة بنوك تجارية عمومية هي: البنك الخارجي الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية والقرض الشعبي الجزائري من خلال مبحثين: الأول عينة وأدوات الدراسة، الثاني تحليل نتائج الاستبيان.

الفصل الأول:

الإطار النظري لإدارة المخاطر المصرفية والتدقيق الداخلى

تمهيد:

تواجه البنوك العديد من المخاطر التي قد تكون ناجمة عن أنشطة المصرف في حد ذاته والبيئة التي يعمل فيها، لذلك وجب التعامل مع هذه المخاطر بآلية مناسبة، ولتحقيق ذلك على البنوك أن تتبنى إجراءات شاملة لإدارة المخاطر واعداد التقارير عنها، بما في ذلك الرقابة الملائمة من قبل مجس الإدارة والإدارة العليا من أجل تحديد وقياس ومتابعة كافة المخاطر ذات الصلة. وبهدف إعطاء صورة واضحة عن عملية إدارة المخاطر في البنوك.

ويعتبر التدقيق الداخلي نوعا من الإجراءات الرقابية التي يتم من خلالها فحص وتقييم كفاءة وكفاية كافة الإجراءات داخل البنك، لهذا اعتبره البعض بؤرة التركيز في هيكل الرقابة الذي ينهض بمسئولية التحقق من قدرة بقية أدوات الرقابة على الحماية المادية للأصول والتأكد من سلامة البيانات المالية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية ورفع الكفاءة التشغيلية، مما يساهم في تفعيل إدارة المخاطر وتقييم فاعلية نظام الرقابة الداخلية في مواجهة كل المخاطر التي يتعرض لها المصرف والحد منها.

وعليه سنتعرض من خلال هذا الفصل إلى الإطار النظري لإدارة المخاطر المصرفية والتدقيق الداخلي، حيث سنتطرق في:

- **المبحث الأول: مفاهيم أساسية لإدارة المخاطر المصرفية والتدقيق الداخلي**
- **المبحث الثاني: عرض الدراسات السابقة**

المبحث الأول: مفاهيم أساسية لإدارة المخاطر المصرفية والتدقيق الداخلي

إن زيادة الخدمات المصرفية وتنوعها وتطورها أدى إلى تعقدها وزيادة المخاطر المرتبطة بها، ولمقابلة هذا التطور والمخاطر المرتبطة به، أصبح من الضروري الاهتمام بإدارة المخاطر المصرفية، حيث أدت الإخفاقات والأزمات المصرفية المتكررة في السنوات الأخيرة إلى التأكيد على أهمية إدارة المخاطر المصرفية بطريقة سليمة وفعالة، بالاعتماد على مختلف الأساليب والتي من بينها التدقيق الداخلي الذي يستخدم كأداة لفحص وتقويم مدى فاعلية الأساليب الرقابية وإمداد الإدارة بالمعلومات اللازمة لإدارة فعالة للمخاطر.

وفي هذا المبحث سنحاول التعرف على إدارة المخاطر المصرفية والتدقيق الداخلي من خلال التعرف على المخاطر المصرفية وكيفية إدارتها وكذا التدقيق الداخلي، بالإضافة للعلاقة الموجودة بينهما.

المطلب الأول: إدارة المخاطر المصرفية

تتعرض المصارف التجارية إلى عدة مخاطر ناتجة عن طبيعة النشاط من جهة وعن التطورات الحاصلة في آليات عمل المصارف التجارية وتنوع الخدمات المصرفية المقدمة للزبائن من جهة أخرى، مما يؤدي إلى تأثيرات سلبية على أعمال المصرف وتحقيق الأهداف المنشودة له، وهذا ما يستوجب وجود إدارة فعالة للمخاطر في المصرف للحد من الآثار السلبية لها.

الفرع الأول: ماهية المخاطر المصرفية

أولا: تعريف المخاطر المصرفية

لقد وردت عدة تعاريف حول المخاطر المصرفية، حيث يعد مصطلح المخاطر من المصطلحات التي تتردد بشكل كبير، وهو يستخدم في جميع المجالات وكلمة المخاطر في اللغة مشتقة من كلمة خطر، ومنها الفعل يخاطر وقد استخدمت في معاني عدة منها:[1]

-الرهن، يقال تخاطروا على الأمر، أي تراهنوا

- الإشراف على الهلاك، يقال خاطر بنفسه أي أشفى بها على الهلاك.

أما اصطلاحا فتعرف المخاطر بأنها:

- احتمال تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخططة أو تذبذب العائد المتوقع من استثمار معين، وهنا نميز بين نوعين من الخسائر في المصارف وهي:[2]

---

[1] شوقي بورقبة وآخرون، **إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، 2015، ص92 – 93.

[2] بغدود راضية، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية**، الملتقى الدولي حول: إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، 2012، ص21.

- **خسائر متوقعة:** وهي الخسائر التي يتوقع المصرف حدوثها مثل توقع معدل عدم الوفاء بالدين في محفظة قروض الشركات، والتي يتحوط لها المصرف باحتياطات مناسبة.
- **الخسائر غير المتوقعة:** وهي الخسائر التي تتولد نتيجة لأحداث غير متوقعة، مثل تقلبات مفاجئة في أسعار الفائدة، أو تقلبات مفاجئة في اقتصاد السوق، ويعتمد المصرف في هذه الحالة على رأس ماله لمقابلة الخسائر غير المتوقعة.

- " احتمال حدوث ظروف أو أحداث يمكن أن تؤثر على تحقيق أهداف المنظمة، وتقاس المخاطر من خلال درجة تأثيرها على أهداف المنظمة، ودرجة احتمال حدوثها"؛[1]
- " التقلبات في القيمة السوقية للمصرف، وتعرف كذلك بأنها عبارة عن وجود فرصة تنحرف فيها الأنشطة عن الخطط في أية مرحلة من مراحلها، وان جزء من مخرجات العمليات التشغيلية للمصرف يصعب التنبؤ بها".[2]

من خلال هذه التعاريف نستنتج بأن "المخاطر البنكية هي إمكانية وقوع خسارة في المستقبل في البنك لأسباب داخلية وخارجية، وهذا ما يجعل المصرف يمتنع عن تسديد ديونه مما يؤدي إلى الإفلاس".

ثانيا: أنواع المخاطر المصرفية

نظرا للمحيط المصرفي وكذا طبيعة الأنشطة المصرفية، فالمصرف يتعرض مخاطر لا تعد ولا تحصى، والتي نلخصها فيما يلي: [3]

1- مخاطر الائتمان:

تنشأ عن عدم قدرة أو عدم رغبة الطرف المتعامل في الوفاء بالتزاماته ويرتبط بهذه المخاطر ما يسمى بمخاطر الدول، وتشمل المخاطر الائتمانية البنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات والبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان أو الاعتمادات المسندية. [4]

---

[1] The Institute of Internal Auditors**, International Standards for the Professional** Pract e of Internal Audit (Standards), 2010,P19

[2] دريد كامل آل شبيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2012، ص 231.

[3] بلبالي عبد الرحيم، **إدارة المخاطر البنكية وأثرها على كفاءة وفعالية القطاع**، دراسة حالة المؤسسات المالية الجزائرية، رسالة ماجيستر نقود مالية وبنوك كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر،2011، ص 57.

[4] بغدود راضية، **المرجع السابق**، الصفحة3 .

وتتحقق المخاطر الائتمانية نتيجة لعوامل خارجية وعوامل داخلية منها:

- العوامل الخارجية:

- تغيرات في الأوضاع الاقتصادية كاتجاه الاقتصاد نحو الركود أو الكساد أو حدوث انهيار غير متوقع في أسواق المال.
- تغيرات في حركة السوق ترتب عليها آثار سلبية على الطرف المقابل.

- العوامل الداخلية:

- ضعف إدارة الائتمان أو الاستثمار بالبنك سواء لعدم الخبرة أو لعدم التدريب الكافي.
- عدم توافر سياسة ائتمانية رشيدة
- ضعف سياسات التسعير
- ضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها.

2- مخاطر السوق:

تعرف مخاطر السوق بمخاطر التعرض إلى الخسائر الناتجة عن عوامل السوق وتشمل المخاطر التالية:

- **مخاطر أسعار الفائدة:**

هذه المخاطر ناتجة عن تغير أسعار الفوائد صعودا وهبوطا حسب وضع كل مصرف على حدة نسبة إلى السيولة المتوفرة لديه ومثالا عن ذلك: هناك احتمال أن يتعرض المصرف إلى خسارة عند توفير فائض السيولة لديه في حالة هبوط سعر الفائدة وعندما تشح السيولة فيضطر المصرف للاقتراض من سوق المصارف فمن المحتمل أن يتعرض لخسارة في حالة ارتفاع سعر الفائدة لذلك يتوجب على المصرف أن يولي هذا الموضوع مراقبة وإدارة مستمرة تجنبا للمخاطر[1].

ويتوقف مقدار مخاطر أسعار الفائدة على مدى اختلاف أسعار الفائدة عن التوقعات التي بنيت عليها الفجوة ومدى تمكن البنك من تصحيح أوضاعه في الوقت المناسب.

- **مخاطر التسعير:**

تنشأ عن التغيرات في أسعار الأصول وبوجه خاص محفظة الاستثمارات المالية، إضافة إلى عوامل داخلية وخارجية تؤثر في مخاطر التسعير مثل الظروف الاقتصادية.

[1] محمد عبد الوهاب العزاوي، واخرون، **الازمات المالية**، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن،2010، ص141.

- **مخاطر أسعار الصرف:**

هي مخاطرة تقلب أسعار بيع وشراء (تبادل) العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية في حالة استهلاك المصرف لموجودات مقومة بعملات أجنبية هذا خاصة وأن أسواق العملات الأجنبية أخذت تشهد تقلبات حادة في الآونة الأخيرة.

وتنشأ مخاطر أسعار الصرف عن وجود مركز مفتوح بالعملات الأجنبية سواء بالنسبة لكل عملة على حدة أو بالنسبة إجمالي مركز العملات، وعن التحركات غير المواتية في أسعار الصرف، ويشمل المركز المفتوح العمليات الفورية والعمليات الآجلة بأشكالها المختلفة والتي تندرج تحت مسمى المشتقات المالية.[1]

3- مخاطر السيولة:

غالبا ما تنتج هذه المخاطر بسبب عدم مقدرة المصرف على جذب إيداعات جديدة من العملاء أو بسبب ضعف المصرف في إدارة الموجودات والمطلوبات. هذا ويقوم المصرف باللجوء إلى أسواق المصارف كلما أقرض عملاءه، وذلك لكي يتمكن من الإيفاء بتعهداته على الوفاء بطلبات القروض من عملاء المصرف، فكلما اقترض المصرف من الأسواق المالية، قلت مقدرته على إبقاء هامش ربحي جيد على القروض التي يقدمها.[2]

4- مخاطر التشغيل:

هي الخسائر الناتجة عن عدم التكيف أوعن ضعف الإجراءات، والخسائر التي تعزى إلى تقصير العمال أو إلى وهن الأنظمة الداخلية، أو تلك الناجمة عن الأحداث الخارجية. وفي مضمون التوجيه الأوروبي حول كفاية الأموال الخاصة للبنك يشمل تعريف المخاطر التشغيلية أيضا المخاطر القانونية مع استثناء مخاطر الاستراتيجية والسمعة، أما لجنة بازل فتستبعد في تعريفها لهذا الصنف المخاطر الاستراتيجية فقط[3].

5- المخاطر الاعمال: وهي تتمثل في:

ا. المخاطر القانونية:

تنشأ المخاطر القانونية نتيجة لوقوع التزامات غير متوقعة، أو جانب من قيمة أصل من الأصول نتيجة لعدم توافر الرأي القانوني السليم. أو كفاية المستندات التي تؤكد ملكية المصرف لذلك الأصل، ويأتي في مقدمة المخاطر القانونية القوانين التي تفرضها المصارف المركزية، المتعلقة بنسب السيولة، الاحتياطي القانوني، ونسب الائتمان المسموح به، والضوابط التي تحد من التوسع والانتشار الجغرافي.

---

[1] خالد أمين عبد الله، **إدارة العمليات المصرفية" المحلية والدولية**، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص115.

[2] محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ص2.

[3] نضال صاحب خزعل، **أثر المخاطر التشغيلية في الصيرفة الالكترونية في ضوء مبادئ بازل 2**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، معهد الإدارة التقنية، بغداد، العدد 20،2012، ص 259 -260.

كما أن المخاطر القانونية ترتبط بعدم وضع العقود المالية موضع التنفيذ، أي أنها ترتبط بالنظام الأساسي والتشريعات، والأوامر الرقابية التي تحكم الالتزام بالعقود والصفقات[1].

ب. المخاطر الاستراتيجية:

هي تلك المخاطر الحالية أو المستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات البنك وعلى رأس ماله نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع المصرفي.

يتحمل مجلس إدارة المصرف المسؤولية الكاملة عن المخاطر الاستراتيجية وكذلك إدارة البنك العليا التي تتمثل مسؤوليتها في ضمان وجود إدارة مخاطر استراتيجية مناسبة في البنك. فالسياسات المتعلقة باستراتيجيات العمل هي حاسمة لمعرفة القطاعات التي سيقوم البنك بالتركيز عليها على المدى القصير والطويل بالتالي لابد من وجود إرشادات تبين توقيت وإجراءات مراجعة استراتيجية البنك[2].

ج- **مخاطر المعاملات:**

كثريا ما نسمع عن تحرك أسعار الدولار الأمريكي أوالين الياباني صعودا أو هبوطا في الأسواق المالية مقابل المارك الألماني أو الجنيه الإسترليني مثلا، لذلك يجب أن يكون للمصرف القدرة على حماية أمواله وأموال عملائه ضد هذه التقلبات سواء كان صعودا أو هبوطا[3].

الفرع الثاني: ماهية إدارة المخاطر المصرفية

أولا: تعريف إدارة المخاطر المصرفية

لقد بدأ الاهتمام بإدارة المخاطر المصرفية اعتبارا من أواخر النصف الثاني من القرن العشرين، حيث وردت تعاريف متعددة ومتنوعة لإدارة المخاطر من قبل عدة جهات نذكر أهمها:

- يعرفها الدكتور طارق عبد العال حماد كما يلي: إدارة المخاطر عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر، عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم إجراءات من شانها ان تقلل إمكانية حدوث الخسارة او الأثر المالي للخسائر التي تقع الى الحد الأدنى.[4]

---

[1] بلبالي عبد الرحيم، **إدارة المخاطر البنكية وأثرها على كفاءة وفعالية القطاع المصرفي**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة أوبكر بلقايد،2009، تلمسان، ص63.

[2] شقيري نوري موسى واخرون، **إدارة المخاطر**، دار المسيرة للتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن،2012، ص 298.

[3] محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السالم محمد خميس، **الأزمات المالية**، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن،2010، ص141 .

[4] بن عزوز بن علي، واخرون، **إدارة المخاطر، المشتقات المالية، الهندسة المالية**، دار الكاتب للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص45.

- ويعرفها كل من الدكتور طارق الله خان والدكتور حبيب احمد على أنها: نظام شامل يضم عملية تهيئة الملائمة لإدارتها، ودعم قياسها وتخفيف اثارها ورصدها وخلق الترتيبات الكافية للرقابة الداخلية.[1]
- وقد عرفها معهد المدققين الداخليين على أنها " هيكل متناسق أو عمليات مستمرة عبر الوحدة الاقتصادية ككل لتحديد وتقييم والتقرير عن الاستجابات والفرص والتهديدات التي تؤثر على انجاز الأهداف ".[2]
- بالإضافة إلى تعريفها على أنها: جزء من ثقافة المؤسسة، فهي هيكل من الإجراءات والعمليات التي تدار من أجل مواجهة الفرص والتهديدات ودراسة الآثار المترتبة عنها.[3]

وعلى ضوء ما سبق يمكن القول بأن **إدارة المخاطر**: هي مجموعة من الوسائل المنظمة والفعالة التي تستخدم في مواجهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف، وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مجابهته مع اختيار أفضل الطرق والوسائل لمواجهة تلك المخاطر بغية تحقيق الهدف المطلوب.

ثانيا: أهداف إدارة المخاطر المصرفية

إن الهدف من عملية ضبط المخاطر وإدارتها في المصرف المحافظة على أصولها وحمايتها من الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها خلال تقديم خدماتها لعملائها وذلك لأهميها مثل هذه الحماية لاستمرار المصرف وسلامة وجوده، فتعد وظيفة إدارة المخاطر من أهم الوظائف في المصرف، فتهدف إدارة المخاطر بشكل رئيس إلى:[4]

- المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المستثمرين، المودعين والدائنين.
- إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة أو الأعمال التي ترتبط بالأوراق المالية والتسهيلات الائتمانية وغيرها من أدوات الاستثمار.
- تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها.
- العمل على الحد من الخسائر وتقليلها إلى أدنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية أومن خلال تحويلها إلى جهات خارجية.

---

[1] خان طارق الله حبيب احمد، **إدارة المخاطر**: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، ورقة مناسبات رقم 5، المعهد الإسلامي ل للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية، 2003، ص28.

[2] هيا مروان إبراهيم لظن، **مدى فاعلية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار COSO**، (دراسة تطبيقية)، درجة الماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية – غزة، 2016، ص42 .

[3] إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، **دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة** (دراسة تطبيقية)، مذكرة الماجيستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011، ص 37.

[4] خالد وهيب الراوي، **إدارة المخاطر المالية**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009، ص12.

- إعداد الدراسات قبل الخسائر أو بعدها وذلك بغرض منع أو تقليل الخسائر المحتملة، مع تحديد أية مخاطر يتعين السيطرة عليها واستخدام الأدوات التي تعود إلى دفع حدوثها، أو تكرار مثل هذه المخاطر.
- حماية الاستثمارات وذلك من خلال حماية قدرتها الدائمة على توليد الأرباح رغم أي خسائر عارضة.
- تقوم إدارة المخاطر بوضع تقارير دورية بشأن حجم المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار.

بالإضافة إلى كل الأهداف المذكورة سابقا نورد أهم الأهداف الأخرى:[1]

- تقليل الآثار السلبية للمخاطر والتقليل من تكلفة القيام بذلك.
- المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح كل الأطراف ذات المصلحة في المنشاة.
- إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة والأعمال التي ترتبط بأصول المنشاة كالقروض والسندات والتسهيلات الائتمانية وغيرها من أدوات الاستثمار.
- تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها، وتقويم إدارة المنشاة، والعمليات التي تقوم بها يوميا.
- العمل على الحد من الخسائر وتقليلها إلى أدنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة المصرفية.

ومنه يمكن القول إن كل أهداف إدارة المخاطر تندرج تحت عملية البحث عن جميع المخاطر ودراستها وتحديد آثارها وطرق السيطرة عليها، والعمل على إيجاد طرق جديدة فاعلة ومناسبة للتخفيف منها وحلها ومعالجتها.

ثالثا: خطوات إدارة المخاطر المصرفية

تتضمن عملية إدارة المخاطر المصرفية جملة من المراحل والخطوات تتمثل بـ:[2]

أولا: تهيئة بيئة مناسبة وسياسات وإجراءات سليمة لإدارة المخاطر

يعتبر مجلس إدارة اي مصرف هو الجهة المسؤولة عن وضع الاهداف الكلية والسياسات والاستراتيجيات الخاصة بإدارة المخاطر، والتي تضم عملية إدارة ومراجعة ادارة المخاطر والحدود المناسبة للدخول فيها ويجب تعميم ونشر الاهداف العامة لإدارة المخاطر الى كل وحدات المصرف يجب على الادارة العليا التأكد من ان الادارة التنفيذية قد اتخذت الإجراءات اللازمة لتحديد هذه المخاطر وقياسها ومراقبتها والسيطرة عليها، فعلى ادارة المصرف ان تضع السياسات والإجراءات التي تستخدم في ادارة المخاطر والتي تضم عملية مراجعة ادارة المخاطر والحدود المناسبة للدخول فيها والنظم الكافية لقياسها والآلية الشاملة لتسجيلها وبجب توفر القوانين

---

[1] بن عزوز بن علي واخرون، **المرجع السابق**، ص68 .

[2] بلسم حسين رهيف، **ادارة المخاطر المصرفية ومدى التزام المصارف العراقية بمتطلبات بازل 2** دراسة تطبيقية في مصرفي الرشيد والشرق الأوسط، بغداد، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، 2015، العدد 46، ص 201.

والمعايير الواضحة الخاصة بالمشاركة في المخاطر وذلك بالأخذ الاعتبار حدود المخاطر ودرجة التعرض لها، فضلا عن وجود بيئة اقتصادية سليمة تحكمها انظمه وتشريعات قانونية وتطبق قواعد محاسبية معترف بها دوليا.

1. **الرقابة الداخلية:**

يشمل نظام الرقابة الداخلية الكفوء عملية تحديد وتقييم المخاطر فضلا عن وجود إجراءات المراجعة الداخلية لكافة مراحل النشاط المصرفي واصدار تقارير دورية ومنتظمة.

2. **توفر المعلومات بشكل دائم ومنظم للإدارة:**

يجب ان يتوفر نظام معلومات ونظام ارشفة متطورة تتضمن معلومات تتعلق بنشاط المصرف والعاملين فيه فضلاً على البيئة الخارجية المؤثرة بعمل المصرف، مع توفر سجلات محاسبية ومستنديه تتميز بالدقة، كما وان التقارير الدورية وغير الدورية عنصر هام يساعد في إدارة المخاطر بصورة سليمة.

وقد اقترح معهد ادارة المخاطر في المملكة المتحدة(IRM) في كتاب قياسات ادارة المخاطر عام 2002نموذجاً لإدارة المخاطر المصرفية يبدأ بتحليل الخطر (متضمناً تعريفا ووصفاً له) ومن ثم مرحلة تقييم الخطر، ويختتمها بمرحلة تقديم تقرير بالمخاطر كفرص وتهديدات لاتخاذ القرار، وهنالك من يرى ان ادارة المخاطر المصرفية تتمثل بالخطوات التالية:

- تحديد الاهداف المرجوة من ادارة المخاطر المصرفية.
- دراسة المخاطر التي تواجه المصرف أكثر من غيرها عن طريق السجلات والمستندات المصرفية.
- تقييم المخاطر ويتضمن ذلك قياس حجم الخسارة المحتملة واحتمال حدوثها وتصنيف المخاطر الى:
  - مخاطر حرجه والتي ينتج عنها افلاس المصرف.
  - مخاطر غير الحرجة والتي لا ينتج عنها افلاس المصرف ولكن ينتج عنها وجوب اقتراض المصرف لتغطية الخسارة الناتجة عنه.
- المخاطر الأقل أهمية يمكن تعويض الخسارة الناتجة عنها من موجودات المصرف.

3. **دراسة البدائل المتاحة واختيار اسلوب التعامل مع الخطر.**

رابعا: اساليب إدارة المخاطر المصرفية :

هناك عدة تقنيات لإدارة المخاطر المالية، وتختلف هذه التقنيات باختلاف المخاطر، ونذكرها فيما يلي:[1]

[1] بن عزوز بن علي واخرون، **المرجع السابق**، ص50.

1. تحاشي أو تفادي المخاطرة:

يتم تحاشي المخاطرة عندما يرفض الفرد أو المنظمة قبولها حتى ولو للحظة، لأن التعرض للمخاطرة غير مسموح له بأن يدخل حيز الوجود، ويتحقق ذلك عن طريق مجرد عدم القيام بالعمل أو الاستثمار المنشئ للمخاطرة فإذا أراد عدم المخاطرة يفقد مدخراته في مشروع فيه مجازفة عليه أن يختار مشروعا ينطوي على مخاطرة أقل وإذا أرادت تحاشي المخاطرة المرتبطة بحيازة ملكية لا يشتري الأملاك بل استئجارها بدلا من ذلك وإذا كان من المحتمل أن يكون استخدام منتج ما (المقصود هنا منتوج مالي: سهم أو سند) محفوفا بالمخاطرة فلا يلجأ لذلك.

ويعد تفادي المخاطرة أحد أساليب التعامل معها ولكنه تقنية سالبة وليست إيجابية ولهذا السبب يكون أحيانا مدخلا غير مرضي للتعامل مع مخاطر كثيرة فلو استخدم تفادي المخاطر بشكل مكثف لحرمت المؤسسات أو المستثمرين من فرص كثيرة لتحقيق الربح ولربما عجزوا عن تحقيق أهدافهم.

- **تقليل المخاطرة:**

يمكن كذلك إدارة المخاطر المالية من خلال تقليلها وذلك بطريقتين الأولى من خلال منع المخاطرة والتحكم فيها ومثلها في ذلك برامج السلامة وتدابير منع الخسارة سوى أمثلة لمحاولات التعامل مع المخاطرة عن طريق منع حدوث الخسارة أو تقليل فرص حدوثها وهو نفس الشيء بالنسبة للمخاطر المالية.

بعض التقنيات يكون الهدف منها منع حدوث الخسارة على حيث أن البعض الآخر يكون الهدف منه التحكم في شدة الخسارة إذا وقعت. ويقال إن منع الخسارة هوا لوسيلة الأكثر مرغوبة للتعامل مع المخاطرة فإذا أمكن القضاء تماما على احتمال الخسارة فإن المخاطرة سيتم القضاء عليها أيضا.

ومع ذلك فإن منع حدوث الخسارة يمكن أيضا أن يكون مدخلا للتعامل مع المخاطرة فمهما حاولت واجتهدت في المحاولة لن تستطيع أبدا أن تمنع جميع الخسائر، بالإضافة إلى ذلك فإنه في بعض الأحيان قد يكلف منع الخسائر أكثر من الخسائر نفسها.

والمخاطرة يمكن أيضا تقليلها بشكل إجمالي من خلال استخدام قانون الأعداد الكبيرة فعن طريق دمج عدد كبير من وحدات التعرض يمكن التوصل لتقديرات دقيقة بشكل معقول للخسائر المستقبلية مجموعة ما.

وبناءا على هذه التقديرات يمكن لمنظمة مثل شركة تأمين أن تفترض إمكانية حدوث خسارة نتيجة لمثل هذا التعرض ولا تواجه بعد نفس احتمال الخسارة نفسها.

- **الاحتفاظ بالمخاطرة:**

ربما يكون الاحتفاظ بالمخاطرة الأسلوب الأكثر شيوعا للتعامل مع المخاطرة فالمنظمات تواجه عددا غير محدود تقريبا من المخاطر وفي معظم الأحوال لا يتم القيام بشيء حيالها وعندما لا يتم اتخاذ إجراء ايجابي لتفادي المخاطرة أو تقليلها أو تحويلها يتم بذلك الاحتفاظ باحتمال الخسارة الذي تنطوي عليه تلك المخاطرة.

والاحتفاظ بالمخاطرة قد يكون شعوريا أولا شعوريا ويتم الاحتفاظ الشعوري أو الواعي بالمخاطرة عندما لا يتم إدراك المخاطرة فيتم استفاؤها لا شعوريا، وفي هذه الحالات يحتفظ الشخص المعرض للمخاطرة بالعواقب المالية للخسارة المحتملة دون إدراك أنه يفعل ذلك.

كما قد يكون الاحتفاظ بالمخاطرة طوعيا أو غير طوعي ويتميز الاحتفاظ الطوعي بالمخاطرة بإدراك وجود المخاطرة ووجود اتفاق أو موافقة ضمنية على تحمل الخسائر ذات الصلة ويتم اتخاذ قرار الاحتفاظ بمخاطرة ما طوعية لأنه لا توجد بدائل أخرى أكثر جاذبية، أما الاحتفاظ غير الطوعي بالمخاطرة فيحدث عندما يتم الاحتفاظ لا شعوريا بالمخاطرة وأيضا عندما لا يكون بالإمكان تحاشي المخاطرة أو تحويلها أوالتقليل منها.

والاحتفاظ بالمخاطرة أسلوب مشروع للتعامل مع المخاطرة بل أنه يكون في بعض الحالات الطريقة الأفضل، ويجب على كل منظمة أن تقرر أي المخاطر يجب أن تحتفظ بها وأيها ينبغي عليها أن تتفاداها أو تحولها بناءا على هامش الاحتمالات الخاص بها أو قدرتها على تحمل الخسارة.

فالخسارة التي قد تكون كارثة مالية بالنسبة لمنظمة ما أو مستثمر وقد يسهل تحملها بالنسبة لأخرى أو مستثمر آخر وكقاعدة عامة فإن المخاطرة التي ينبغي الاحتفاظ بها هي تلك التي تؤدي إلى خسائر معينة صغيرة نسبيا.

- **تحويل المخاطرة:**

من الممكن نقل أو تحويل المخاطرة من شخص إلى شخص آخر أكثر استعداد لتحملها ويمكن استخدام أسلوب التحويل في التعامل مع كل من المخاطر ومن الأمثلة الممتازة لاستخدام تقنية التحويل للتعامل مع المخاطر التحوط فهو وسيلة من وسائل تحويل المخاطر المالية ويتم بالشراء والبيع من أجل التسليم المستقبلي للأصول المالية الجاري التعامل بها. ويقوم المتعاملون والمعالجون وفقا له (التحوط) بحماية أنفسهم من حدوث تراجع أو انخفاض في سعر السوق بين وقت شرائهم لمنتج مالي ما ووقت بيعهم له .

وهو عبارة عن تزامن البيع والشراء بغرض التسليم الفوري مع الشراء أو البيع بغرض التسليم المستقبلي.

وغالبا ما يتم تحويل المخاطرة من خلال عقود، ويعد اتفاق hold harmless الذي يتحمل بمقتضاه شخص مسؤولية شخص آخر عن الخسارة مثالا لمثل هذا التحويل.

على سبيل المثال أيضا يمكن تحويل المخاطرة عن طريق التأمين، ففي مقابل دفع مبلغ محدد (قسط التأمين) يسدده أحد الطرفين، يوافق الطرف الثاني على تعويض الطرف الأول حتى مبلغ معين عن الخسارة المحددة الجائزة الحدوث.

- **اقتسام المخاطرة:**

يعني قبول المخاطر وتحويل بعضها لبنوك أخرى (أي ان هذه الاستراتيجية تجمع بين التجنب والنقل).

خامسا: الأساليب الوقائية لتجنب المخاطر المصرفية:

بعد كل العمليات السابقة تأتي الخطوة الموالية هي تجنب المخاطر، حيث هناك مجموعة من الطرق لتحقيق ذلك) وقد سبق شرحها)وهي:[1]

- تفادي المخاطر.
- تقليل المخاطر.
- تحويل المخاطر.

مع ملاحظة انه ينبغي استخدام الطريقة الانسب حسب طبيعة الخطر الذي تواجهه المنشأة وحسب الأهداف الاستراتيجية للمنشاة وكذا حجم المخاطر التي لدى المؤسسة استعداد لتحملها كما يجب عند معالجة المخاطر على المؤسسة ان تأخذ بعين الاعتبار العناصر التالية:

- التأكد من فعالية التحكم في المخاطر داخليا والتي يقصد بها درجة التخلص من المخاطر او تخفيضه باستخدام اجراءات التحكم المقترحة.
- المقارنة بين تكلفة اجراءات التحكم في المخاطر والمزايا المتوقعة من تخفيض المخاطر.
- قياس التأثير الاقتصادي المتوقع لإجراءات التحكم في المخاطر في حالة عدم اتخاذ اي اجراء بالمقارنة بتكلفة الاجراءات المقترحة.
- يجب على المؤسسة ان تتفهم القوانين المطبقة وان تطبق نظام للرقابة لتحقق التوافق بين القوانين.
- ويوجد احيانا بعض المرونة في حالة تكلفة تخفيض الخطر هذا لا يتناسب مع تلك المخاطر.

المطلب الثاني: التدقيق الداخلي في البنوك

يعتبر التدقيق الداخلي أحد الركائز الأساسية التي تبنى عليه جملة الأنظمة الرقابية داخل المصرف، والذي يهدف للتأكد من مدى دقة وفاعلية الأنظمة والإجراءات المطبقة في البنك، بالاعتماد على أشخاص يتمتعون بالتأهيل العلمي والخبرات العلمية والاستقلالية التامة في طرح آرائهم وإعداد التقارير المختلفة لحلها وإيصالها بشكل مباشر للأطراف المعنية.

الفرع الأول: ماهية التدقيق الداخلي

إن ظهور التدقيق وبلوغه هذا المستوى من التطور كان أمرا حتميا، بسبب كبر حجم المصارف وتشعب وظائفها مع زيادة تداخل الفروع، الأمر الذي زاد صعوبة مراقبة ملاك المصارف لتسييره خاصة من جانب التدفقات الحقيقية والمالية.

أولا: تعريف التدقيق الداخلي

تعددت تعاريف التدقيق الداخلي بتنوع وتعدد الهيئات المهنية ذات العلاقة به ومن بين اذ التعاريف نذكر:

[1] بن عزوز علي واخرون، **المرجع السابق**، ص 61.

1- يشير التعريف الجديد لمعهد المدققين الداخليين الى أن: "التدقيق الداخلي هو عبارة عن نشاط مستقل، تأكيد موضوعي واستثماري مصمم لزيادة قيمة المنظمة وتحسين عملياتها، ومساعدتها على إنجاز أهدافها بواسطة تكوين مدخل منظم ومنضبط disciplined لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة وعمليات التحكم"[1].

2- وقد عرفت لجنة المنظمات الراعية لإطار الرقابة الداخلية المتكامل التدقيق الداخلي "عمليات تتأثر بمجلس إدارة المؤسسة، يتم تصميمها لتعطى تأكيدا معقولا حول تحقيق المؤسسة لأهدافها في النواحي التالية: كفاءة العمليات وفعاليتها، الاعتماد على التقارير المالية والالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها."[2]

3- تعريف ثاني لمعهد المدققين الداخليين للتدقيق الداخلي حسب نشرة عام 1997 هو" نشاط نوعي واستثماري وموضوعي مستقل داخل المنشاة مصمم لمراقبة وتحسين انجاز هذه الأهداف من خلال التحقق من اتباع السياسات والخطط والإجراءات الموضوعية واقتراح التحسينات الازم إدخالها حتى تصل الى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى[3].

وعلى ضوء ما سبق نستنتج أن التدقيق الداخلي في المصارف: هو مجموعة من أنظمة أو أوجه نشاط مستقل داخل البنك تنشئه الإدارة، للقيام بخدمتها في تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية والتأكد من كفاية قيمة الاحتياطات المتخذة لحماية أصول وممتلكات البنك، وفي التأكد من إتباع موظفي البنك للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لهم، وفي قياس صلاحية تلك الخطط والسياسات وجميع وسائل الرقابة الأخرى في أداء أغراضها واقتراح التحسينات الواجب إدخالها عليها، وذلك حتى يصل المشروع إلى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى.

ثانيا: نشأة التدقيق الداخلي

عند تتبع التطور الزمني للتدقيق الداخلي نجد أنها مرت بالعديد من المراحل يمكن إدراجها فيما يلي:[4]

1- ما قبل سنة 1957 حتى 1971

---

[1] حمد حلمي جمعة، **التدقيق الداخلي والحكومي**، دار صفاء للنشر والتوزيع الطبعة الاولى، عمان، 2011، ص4.

[2] الدكتور صالحي محمد، **التدقيق الداخلي ودوره في الرفع من تنافسية المؤسسة**، المملكة الأردنية الهامشية، عمان، 2016، ص42.

[3] يوسف سعيد يوسف المدلل، **دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)**، درجة الماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007، ص 31.

[4] محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص02.

ما قبل سنة 1957 كان يقصد بالتدقيق الداخلي في هذه الفترة بأنه التدقيق الذي يقوم به مجموعة من موظفي المؤسسة وذلك لتعاقب الأخطاء، فقد انحصر على اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب، وضاق نطاقه في العمليات المالية فقط، فقد كان هدفا وقائيا ولم يكن هدفا بناءا.

وما بين سنتي 1957_1971 توسع مجال عمل التدقيق الداخلي وكذلك أهدافه حيث لم يقتصر على الأهداف الوقائية فقط بل تعداه للأهداف البناءة، وبذلك طلبت الإدارة من المدقق الداخلي تقييم واقتراح الحلول للمشاكل وتوجيه الموظفين إن أمكن وإيداع الراء ومتابعة تنفيذ لتوجيهات. فقد جاء تعريف التدقيق الداخلي على انه النشاط التقييمي المحايد داخل المؤسسة لتدقيق العمليات المحاسبية والمالية وذلك بقصد خدمة الإدارة وتقديم خدمات الرقابية بناءة في جزء من النظام الرقابية الإدارية عن طريق قياس وتقييم فعالية نظام الرقابة.

2- من 1971 حتى الآن:

في عام 1999 تم صياغة دليل جديد لتعريف التدقيق الداخلي من قبل معهد المراجعين الداخليين"ILA " على أنه نشاط نوعي، استشاري موضوعي مستقل داخل المؤسسة صمم لمراجعة وتحسين انجاز أهداف المؤسسة من خلال التحقق من إتباع السياسات والخطط والإجراءات الموضوعية واقتراح التحسينات اللازم إدخالها حتى تصل إلى درجة الإنتاجية."[1]

كما عرفه المعهد الفرنسي للتدقيق والمستشارين الداخليين على أنها " نشاط مستقل وموضوعي يهدف إلى إعطاء ضمانات المؤسسة حول درجة تحكمها في العمليات التي تقوم بها مع تقديم نصائح للتحسين والمساهمة في خلق القيمة المضافة".

أما في عام 2001 فقد تم صياغة دليل جديد لممارسة مهنة التدقيق الداخلي وتم تعريفه على أنها نشاط مستقل موضوعي تأكيدي ونشاط استشاري مصمم لإضافة قيمته للمؤسسة ولتحسين عملياتها وهو يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم ودقيق لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر الرقابة وحكومة المؤسسات.

ثالثا: أهداف التدقيق الداخلي

تتمثل الأهداف التي يسعى إليها التدقيق الداخلي فيما يلي: [2]

- التأكد من دقة البيانات المحاسبية التي تحتويها الدفاتر والسجلات ودرجة الاعتماد عليها؛
- التأكد من وجود حماية كافية لأصول المنشاة ضد الخسائر المختلفة كالسرقة والضياع وسوء الاستعمال؛

---

[1] شعباني لطفي، **المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة مع دراسة حالة قسم تمديد الغاز الناتج لنشاط التجاري لمجمع سوناطراك**، مذكرة ماجستير تخصص أعمال جامعة الجزائر 2004، ص 17.

[2] خالد امين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 1998، ص 174.

- تقييم المخطط والسياسات والاجراءات التي وضعتها الادارة للتأكد من مدى سلامتها وتحقيقها للأغراض التي وضعت لها فضلا عن اقتراح التعديلات والتحسينات اللازمة؛
- التأكد من الالتزام بتنفيذ الخطط والسياسات والاجراءات الموضوعة دون اي انحراف او تغيير؛
- التحقق من كفاءة الموارد البشرية والمادية المتاحة؛
- تقييم نتائج العمليات والأنشطة للتحقق من ان الأهداف الموضوعة قد تحققت؛
- تقويم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر؛
- زيادة قيمة الشركة وتحسين عملياتها من خلال مشاركة الإدارة في تخطيط استراتيجية؛
- الشركة وتوفير المعلومات التي تساعدها في تنفيذ تلك الاستراتيجية؛
- تقويم وتحسين فاعلية الرقابة؛
- تقويم وتحسين فاعلية عمليات توجيه أنشطة المنظمة ومراقبتها؛

الفرع الثاني: التدقيق الداخلي في البنوك

يعد التدقيق الداخلي حديثا بالمقارنة مع التدقيق الخارجي، وقد لاقى قبولا كبيرا في الدول المتقدمة، ومع تطور المصارف أصبح من الضروري تطوير التدقيق الداخلي وتوسيع نطاق عمله، بحيث يستخدم كأداة لفحص وتقويم مدى فاعلية الأساليب الرقابية وإمداد الإدارة بالمعلومات اللازمة للمعرفة حالة البنك والتصدي لكل المخاطر التي يتعرض إليها.

أولا: مفهوم التدقيق الداخلي في البنوك

لقد تعددت الجوانب التي تم التطرق إليها في تعاريف التدقيق الداخلي، وهذا باختلاف الهيئات والأطراف الصادرة عنها، ورغم الاختلاف الشكلي بين هذه المفاهيم، إلا أنها تصب في نفس الهدف.

فلقد أصدر مجمع المراجعين الداخليين سنة 1994م تعريف جديد للمراجعة الداخلية جاء فيه أنها "وظيفة تقييم مستقلة داخل المنشأة لفحص وتقييم أنشطتها كخدمة للمنشأة، وهي تهدف إلى مساعدة جميع أفراد المنشأة بما في ذلك الإدارة والعاملين في القيام بمسؤولياتهم بشكل فعال وذلك عن طريق تزويدهم بتحليلات وتوصيات استشارية ومعلومات تخص الأنشطة الخاضعة للفحص".[1]

أما التعريف الجديد لمعهد المراجعين الداخليين الصادر سنة 1999م فينظر إلى التدقيق الداخلي على أنه «نشاط مستقل، تأكيد موضوعي واستشاري، مصمم لزيادة قيمة المنشأة وتحسين عملياتها، ومساعدتها على انجاز أهدافها بواسطة منهج منظم دقيق لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة المخاطر، الرقابة، حوكمة المؤسسات."

[1] - Alain Mikol, formes d'Audit dans l'encyclopédie de comptabilité: **contrôle de gestion et audit, édition Dunod**, Paris.2000, p740.

من خلال مقارنة التعريفين السابقين يظهر لنا التطور الحاصل من خلال تطور الخدمات التي يقدمها التدقيق الداخلي، إذ أن وظيفة التدقيق الداخلي وفقا للمفهوم الأول كانت تشمل الفحص والتقويم، أما بموجب المفهوم الثاني فان التدقيق الداخلي يشتمل على وظيفتين هما:

– خدمة التأكيد الموضوعي: هي فحص موضوعي للأدلة بغرض توفير تقويم مستقل لفاعلية وكفاية إدارة المخاطر والأنظمة الرقابية وعمليات الحوكمة بالإدارة.

– الخدمات الاستشارية: وهي عمليات المشورة التي تقدم لوحدات تنظيمية داخل المنشأة أو خارجها، وتحدد طبيعة نطاق هذه العمليات بالاتفاق مع تلك الشركات، والهدف منها إضافة قيمة للوحدة وتحسين عملياتها.

ثانيا: أهداف التدقيق الداخلي في البنوك

يتجلى مجال تدخل التدقيق الداخلي في اختبار وتقييم مدى ملائمة وفعالية نظام الرقابة الداخلية وجودة الأداء في البنوك في إنجاز وتنفيذ المسؤوليات الموكلة إليه، وبعبارة أخرى، يهدف التدقيق الداخلي في البنوك إلى ضمان تحقيق نظام الرقابة الداخلية للأهداف العامة بطريقة فعالة، ومدى موافقة النظام للقوانين الموضوعة. وبالتالي، على التدقيق الداخلي القيام بتقييم –خلال فترة محددة–مدى التحكم في المخاطر وحماية الممتلكات ومصداقية المعلومات والاستعمال الاقتصادي والفعال للموارد، وبصفة عامة تحقيق الأهداف مع احترام القوانين والأنظمة.

ويتمثل الهدف الأساسي للتدقيق في محاولة التصدي للمخاطر البنكية، وبصفة عامة يمكن تقسيم أهداف التدقيق الداخلي على مستوى البنك إلى محورين هما:[1]

1. **الأمان:**

وذلك لضمان العمل بالإجراءات والتنظيمات التي تضمن أمن المعاملات والأصول والأشخاص وتحقيق الأهداف المسطرة. وتشمل المعاملات هنا كل العمليات المعالجة في مختلف أقسام البنك، والتي يتم تقسيمها إلى عدة وظائف، بعضها مرتبط بالإنتاج البنكي وبعضها يضم أنشطة الصيانة والإدارة وما يميز الإنتاج البنكي كونه أما فيما يتعلق بالأصول، فهي تضم مباني البنك، أدواته...، ولكن تضم أيضا وسائل الدفع، وكلها تتطلب حماية إدارية ومادية. وأما الأشخاص (موظفي البنك)، فحمايتهم تكون ضد الاعتداءات يطبق إلزاميا اللامركزية، مما يتطلب درجة عالية من تطور أجهزة الرقابة الداخلية. الخارجية والضغوطات، ويمكن أن يمتد الأمان إلى الأهداف المرجوة، حيث يهتم المدقق بمدى اتجاه الأنشطة إلى موافقة أو مخالفة الأهداف بمعنى تقييم مستوى تطابق أجهزة العمل مع الأهداف المعلنة.

2. **تحسين التقييم:**

[1] محمد بوتين، **المرجع السابق**، ص04.

حيث تؤدي قوة الاقتراح إلى تحسين الكفاءات، فمهما بلغت درجة تطور الأنظمة في البنك، فإن إمكانيات التحسين تبقى دائما واردة. وفي كل الحالات، فإن التدقيق يوجه لهذا الغرض من خلال الأمر المزدوج الآتي:

- يجب تنظيم وتوجيه النشاط المدقق وبدون مخاطر
- يجب أن يكون النشاط المدقق في أحسن ظروف الاستعمال الاقتصادي للموارد المخصصة له

ثالثا: إجراءات التدقيق الداخلي في البنوك

أدت التغيرات التي حصلت في المحيط الاقتصادي والمالي، في السنوات الأخيرة إلى ظهور عوامل جديدة تؤثر على القطاع المصرفي، كالتكنولوجيا، المنافسة الحادة، التي تؤثر على عوائد المنشآت المالية.

وعند التدقيق في مصدر هذا الضعف، غالباً ما يتضح أنه ناتج عن تراكم سوء التحكم في الالتزامات والمخاطر، واختلال نظام الرقابة الداخلية لهذه البنوك، ويمكن حصر إجراءات التدقيق الداخلي للبنوك فيما يلي[1]:

أ. تحديد واضح لأهداف الرقابة الداخلية

غالباً ما تحدد الأهداف العامة من قبل الإدارة العامة للبنك، التي توجد الوسائل المادية لضمان السير الطبيعي للأجهزة التنفيذية، ورغم أن لكل منشأة مالية خصوصياتها وأهدافها الخاصة، غير أنها لا تنحرف كثيرا عن الأهداف العامة المشتركة، والتي تمنح للمراقبة الداخلية كل الوسائل الضرورية لتحقيق الأهداف التالية:

- المحافظة على تأمين العمليات.
- الرفع من فعالية ونوعية الخدمات.
- التأكد من احترام تحقيق الأهداف الموضوعة من الإدارة.

ب. استعمال دليل الإجراءات

يعتبر دليل الإجراءات وسيلة فعالة للتحكم في العمليات والتنفيذ الصحيح لها، خاصة أن نشاط البنوك يمتاز بدرجة عالية من المخاطرة، فلابد من توجيه الأفراد والمسؤولين إلى تنفيذ العمليات المصرفية الأقل خطورة غير أن في الواقع العملي نصادف حالتين:

- إما عدم وجود دليل خاص بالإجراءات التنفيذية، نتيجة عدم إدراك المسؤولين لفائدته.
- أو أن يكون الدليل موجود لكنه غير قابل للاستغلال، ويرجع ذلك لعدم ملائمته لأوضاع أو لوجود تعقيدات تصعب على مُستخدميه فهمها.

ولضمان فعالية دليل الإجراءات لابد أن يتميز بما يلي:

[1] بغدود راضية، **المرجع السابق**، ص 40

- الوضوح والشمولية في مضمونه.
- أن يكون تحت تصرف كل من يهمه الأمر.
- يتم تنفيذه بإحكام.
- إعادة النظر في مضمون الدليل بصفة مستمرة.

جـ. الفصل بين الوظائف

إن من خصائص المراقبة الداخلية هي ضمان الفصل بين الوظائف والمهام غير المتجانسة، بمعنى آخر الفصل بين كل من:

- مهام التصديق والتصريح التي غالباً ما يتكفل بها أشخاص معينة من الإدارة العامة.
- مهام خاصة بالتنفيذ للعمليات المصرفية: المحاسبة، الخزينة.... الخ.
- مهام المراقبة والتدقيق لمجمل العمليات والإجراءات، وبما أن هذه الأخيرة متعددة فلا يمكن ضمان فحصها باستمرار، لذلك تبقى أفضل وسيلة للتحكم هي المراقبة الذاتية.

د. الموضوعية في الحسابات:

الحساب هوادة ضرورية للمعاملات البنكية، لذلك فان البنوك تسجل عددا كبيرا جدا من أرقام الحسابات، التي من خلالها يتم تنفيذ كل العمليات المالية والمحاسبية، وعليه من الضروري وجود نظام يبين ويفسر حقيقة هذه الحسابات، بشكل يجنب البنك تحمل المخاطر التي غالبا ما نجدها في المنشآت البنكية.

هـ. مراجعة داخلية فعالة:

تضمن المراقبة الداخلية تنفيذ العمليات بشكل سليم يطابق الإجراءات الداخلية للبنك، فهي تعتبر المستوى الأول من المراقبة باعتبارها مندمجة في النظام السائد، حيث يضمن تطبيقها، غير أن مهنة البنوك تتحمل مخاطر عديدة لا بد من التحكم فيها، عن طريق تحديد العمليات الأكثر عرضة للأخطار مثل تسجيل الحسابات، الضمانات، القروض.....الخ، لذلك تحتاج البنوك إلى مستوى ثاني من المراقبة يتمثل في التدقيق الداخلي التي تتحقق من سلامة التنفيذ، فالتدقيق هو مراقبة المراقبة، بحيث تصادق على صحة ومصداقية المعلومات المستخدمة في البنوك، كما تضمن تطبيق القواعد والسياسات العامة للإدارة، وتسعى إلى تحقيق الفعالية، التي تعتبر عنصرا مهما جدا في عمل البنوك، إذ أن مخاطر عدم الفعالية قد تؤدي إلى شلل كلي في النظام.

و. كفاءة نظام المعلومات ومراقبة الأداء:

تعرف مراقبة الأداء بأنها مجموعة من التقنيات والأنظمة هدفها تقدير وتحسين باستمرار النتائج المحققة، الشيء الذي يعطي للمراقبة الداخلية ضمانا مزدوجا وذلك من خلال:

- **تقدير النتائج:**

والذي يسمح للبنك بمعرفة أوضاعها عن طريق نظام معلومات خاص بالتسجيل، ومن خلال هذا النظام تكتشف المراقبة الداخلية الأخطاء والانحرافات ومصدر الفروق المسجلة بالنسبة للموازنات التقديرية.

- **تحسين النتائج:**

فلا بد أن يضمن النظام للبنوك الوسيلة التي تسمح البحث باستمرار عن تحقيق أكبر فعالية ممكنة وتحسين العوائد والكشف السريع لأخطاء التسجيل والتكيف مع المحيط وتغيراته.

وانطلاقا من هذا فإن التدقيق مع مرور الزمن تحول من تقييم يكشف عن الأخطاء إلى عملية تقدير وتنبؤ لهذه الأخطاء خاصة في تعاملات البنوك بأنظمة أو تجهيزات جديدة للاستغلال والتي غالبا ما تحتاج الى إلى إجراءات مراقبة خاصة تسمح بتفادي سوء التحكم في النظام.

الفرع الثالث: علاقة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية

تعد إدارة المخاطر إحدى التخصصات التي تتصل بشكل كبير مع التدقيق الداخلي في المصارف، وتشكلان أدوات مهمة ومترابطة في إدارة المصارف، فقديما كانت وظيفة إدارة المخاطر جزء من عملية التدقيق، ولكن اليوم تم فصل الوظيفتين عن بعضهم البعض من حيث المهام والتكامل التنظيمي، فإدارة المخاطر هي وحدة منفصلة عن التدقيق الداخلي، على الرغم من أن الوظيفتين مترابطتان ترابطاً وثيقا، وتظهر مستويات العلاقة فيما يلي: [1]

أولا: في مرحلة تخطيط عملية التدقيق

يراعى عند إجراء عملية التخطيط للتدقيق تحديد الإجراءات التي تتضمن معلومات عن العمليات التي تتعرض للمخاطر العالية حيث يتم تحديدها بناء على دليل المخاطر الذي يشكل هيكل لكل المخاطر المتعارف عليها، حيث يتم خلال مرحلة التخطيط السنوي لعمليات التدقيق الداخلي تقييم مواضع التدقيق من منظور المخاطرة، ومشاركة إدارة المخاطر في إجراء تقييم المخاطر.

ثانيا: في مرحلة التنفيذ

خلال مرحلة تنفيذ عملية التدقيق، يكون محور التركيز الأساسي هو اختبار ما إذا كانت إدارة المصرف والرقابة الداخلية تعمل على تجنب المخاطر أو الحد منها لذا يوصي المدقق الداخلي بزيادة فعالية الضوابط الداخلية التي يتم تحديدها من خلال التعاون المباشر بين المدقق ومدير المخاطر.

ثالثا: في مرحلة أوراق العمل

تضاف المعلومات المتعلقة بالمخاطر إلى أوراق العمل الخاصة بالمدقق أثناء تنفيذه لعملية التدقيق بحيث يتم الربط بين كل ملاحظة أو نتيجة يتوصل إليها مع المخاطر التي يتعرض لها المصرف، ويتم بعد ذلك صياغة التوصيات بالتعاون بين إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي.

---

[1] إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، **المرجع السابق**، ص 48.

بالإضافة إلى ذلك يمكن تقديم توصيات مناسبة تتعلق بشكل خاص بمعالجة خطر معين أو الحقائق الأخرى المذكورة في الاستنتاجات، مثل عدم الامتثال لمبادئ توجيهية داخلية معينة.

رابعا: في مرحلة إعداد تقرير التدقيق

يتم وضع النتائج التي تم التوصل إليها خلال عملية التدقيق في التقرير الذي يقوم بإعداده المدقق الداخلي، بحيث يتضمن التقرير تحديد المخاطر والتوصيات اللازمة، ويتم رفع التقرير للإدارة العليا التي بدورها تصدر تعليماتها إلى إدارة المخاطر بالأخذ بتوصيات المدقق ومتابعة تنفيذها، بحيث تقوم إدارة المخاطر بتقييم وتوضيح المخاطر وتحليلها مع التركيز على احتمال التعرض للخسارة وكيفية تجنبها.

خامسا: في مرحلة المتابعة

بعد القيام بإعداد التقرير تأتي مرحلة المتابعة لتنفيذ التوصيات التي نص عليها التقرير، حيث تتم متابعة وتقييم نظام الرقابة الداخلية على أساس المخاطر بالتنسيق بين وحدة التدقيق الداخلي ووحدة إدارة المخاطر، وتهدف هذه العملية إلى السيطرة على كافة المخاطر وإدارتها بالشكل الذي يقلل من تعرض المصرف للخسارة.[1]

لقد بين التدقيق أنه لا يوجد تحكم في المخاطر البنكية (تحديد وتخفيض المخاطر) إلا إذا لعبت أنظمة المراقبة للبنوك دورها كما ينبغي، وبالرغم من تعدد أنواع المراقبات المطبقة في البنوك مثل: لجنة مراقبة البنوك، المراجعة الداخلية، لكن يبقى هدفها هو ضمان تنفيذ صحيح لإجراءات المراقبة الداخلية، بشكل يؤمن للبنوك المصداقية والصحة لنظام المعلومات المستخدم وعلى ضوء ما تقدم، فإن دراسة نظام الرقابة الداخلية يعتبر خطوة أساسية قبل عملية التدقيق والمراجعة.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

هناك عدة دراسات تناولت موضوع دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية، ومن خلال هذا المبحث سنحاول إيضاح ذلك.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

من أهم الدراسات السابقة التي تناولت دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية باللغة العربية وباللغة الأجنبية كما يلي:

الفرع الأول: الدراسات باللغة العربية

1- مذكرة إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة، دراسة تطبيقية، أطروحة ماجيستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011.

[1] بغدود راضية، **المرجع السابق**، ص35.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التدقيق الحديث في تعزيز دور الإدارة في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية بقطاع غزة.

ومن أهم **النتائج التي توصل** إليها الباحث أن أداء المدقق الداخلي يتسم بالموضوعية والكفاءة المهنية ووجود تعاون بين قسم التدقيق وإدارة المخاطر في جمال تبادل المعلومات وأيضا إن التدقيق يساهم في تقويم وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية وأهم التوصيات المقدمة هي ضرورة تنظيم المصارف لدورات تدريبية للمدققين في أساليب إدارة المخاطر المصرفية ومواجهتها وتقييمها ضرورة وكذلك اهتمام التشريعات بمهنة التدقيق من ناحية استقلالية أقسام التدقيق ومؤهلات العاملين بها حتى يتسنى لهم أداء مهامهم بكفاءة.

2- مذكرة إيهاب ديب مصطفى رضوان، أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية في قطاع غزة (دراسة حالة البنوك الفلسطينية) مذكرة ماجستير،2012.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية في البنوك التجارية بقطاع غزة وفقا لمعايير التدقيق الدولية، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم تصميم استبيان مكون من أربعة محاور، اعتمادا على الدراسات السابقة والإطار النظري وزع على المدققين الداخليين في البنوك التجارية في قطاع غزة، بلغ عددهم (33) وتم استرداد (3) استبيان صالح للتحليل، وهي تمثل نسبة إرجاع قدرها (11) تقريبا، ولقد استخدم الباحث البرنامج الإحصائي spss والمعالجات الإحصائية المناسبة في التحليل بهذا الخصوص.

وقد **لخصت الدراسة** إلى بعض **النتائج** أهمها:

- اهتمام الجهات الإدارية في المصارف بنشاط التدقيق الداخلي مما يساعد على تطوير هذه الوظيفة وتوفير الإمكانيات اللازمة لتدعيم مكانتها داخل البنك.
- اهتمام التشريعات بمهنة التدقيق الداخلي من ناحية استقلالية أقسام التدقيق ومؤهلات العاملين بها.
- تنظيم المصارف دورات تدريبية للمدققين الداخلين في أساليب إدارة المخاطر البنكية وكيفية مواجهتها وتقييمها.

4. دراسة جيهان الدين أبو ناهية بعنوان "مدى استخدام معايير منهج سيجما ستة sigma-six لتحقيق جودة التدقيق الداخلي "الجامعة الإسلامية، غزة قسم المحاسبة والتمويل، مذكرة ماجيستار،2012.(غير منشورة).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف عن مدى استخدام معايير منهج سيجما ستة لتحقيق جودة التدقيق الداخلي في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة.

ومن **أهم النتائج** التي توصلت إليها الدراسة:

– تتوفر منهج معايير منهج سيجما ستة (دعم والتزام الإدارة العليا، التحسين المستمر، العمليات والأنظمة، الموارد البشرية والتدريب، قياس الأداء والحوافز) لدى الجامعات الفلسطينية بدرجة كبيرة.

– تلتزم الجامعات الفلسطينية بتطبيق معايير جودة التدقيق الداخلي (الكفاءة والعناية المهنية، إدارة أنشطة التدقيق الداخلي، تقييم إدارة المخاطر والرقابة، تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق إيصال النتائج) بدرجة كبيرة.

– توجد علاقة دالة إحصائية بين استخدام معايير منهج سيجما ستة وبين تحقيق جودة التدقيق الداخلي لدى الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 05.0$).

الفرع الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

1- Articles universitaires correspondant aux termes Institute of Internal Auditors, Internal Auditing Role in Risk Management, 2011.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور التدقيق الداخلي في تفعيل أداء إدارة المخاطر من خلال تحليل الدور الواجب القيام به والوسائل المستحدثة لتفعيل أداء إدارة المخاطر، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما تم إعداد استبيان وتوزيعها بالتنسيق بين معهد المدققين الداخليين في كل من الولايات المتحدة وايرلندا وبريطانيا.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من **النتائج** أهمها: هناك دور مهم للمدققين الداخليين في إدارة المخاطر، وجود فهم سليم لمفهوم إدارة المخاطر من قبل الإدارة يساعد المدقق في وضع خطة التدقيق التي تر اعي منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال.

2-Risk management the reinvention of internal control and the changing rol of internal audit Accounting.Auditing and Accountability Journal, Vol 16,No 4 ,2003.

هدفت هذه الدراسة للتعرف على طبيعة وظائف الرقابة الداخلية في ظل التحكم المؤسسي في إنجلترا، مركزة على أسلوب التنظيم الذاتي للإجراءات كجزء من مصادر الرقابة وسياسات التحكم المؤسسي، واستعرضت التطورات في متطلبات تقارير التحكم المؤسسي الذي يوفر الفرصة المناسبة لتحديد المخاطر المرتبطة بذلك والدور الجديد للمدقق الداخلي لتقليل هذه المخاطر.

ومن هذه **نتائج الدراسة** أنه كلما كان نظام الرقابة الداخلي قوي وفعال كان بالإمكان التقليل من المخاطر التي تواجه المشروع، وأن التطور الكبير في إدارة الشركات يتطلب الاهتمام بقسم التدقيق الداخلي وتحليل التقارير المالية الصادرة منه لمواجهة وإدارة المخاطر.

المطلب الثاني: أوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

تتمثل أوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة فيما يلي:

الفرع الأول: أوجه التشابه

– تتفق كل من الدراسات السابقة وموضوع هذه الدراسة في أهمية دراسة دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية، ومن بين الدراسات السابقة من اهتمت بمعرفة ما إذا كان التدقيق الداخلي يساهم بشكل فعال في إدارة المخاطر المصرفية، وذلك بتوضيح دور التدقيق الداخلي في تعزيز دور الإدارة في إدراك المخاطر المصرفية؛

– كما اتفقت معظم الدراسات السالفة مع موضوع هذه الدراسة من حيث المنهج المتبع تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي وهو المناسب لوصف واستعراض الإطار النظري، إضافة لأنه يناسب طبيعة موضوع الدراسة فهو يمكننا من جمع البيانات والمعلومات المرتبطة بالمشكلة وتحليلها.

الفرع الثاني: أوجه الاختلاف

تتمثل أهم الاختلافات في مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية ومن بينها نذكر ما يلي:

– بالنسبة للباحث إبراهيم رباح إبراهيم المدهون قد أجرى دراسته حول دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة وقد توصل إلى أن أداء المدقق الداخلي يتسم بالموضوعية والكفاءة المهنية ووجود تعاون بين قسم التدقيق وإدارة المخاطر في جمال تبادل المعلومات وأيضا إن التدقيق يساهم في تقويم وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية وأهم حيث أجريت هذه الدراسة سنة 2011؛ ودراستنا تهدف الى التعرف على دور التدقيق الداخلي في البنوك الجزائرية خلال السنوات الأخيرة ومعرفة ما إذا كان التدقيق الداخلي يساهم بشكل فعال في إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية وقياس مدى قيام المدقق الداخلي بدورة في إدارة المخاطر في البنوك.

– بالنسبة للدراسة إيهاب ديب مصطفى رضوان تختلف نوعا ما عن الدراسة الحالية من حيث أنها تناولت أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية في قطاع غزة وقد توصل الى اهتمام الجهات الإدارية في المصارف بنشاط التدقيق الداخلي مما يساعد على تطوير هذه الوظيفة وتوفير الإمكانيات اللازمة لتدعيم مكانتها داخل البنك، ودراستنا تهدف الى ابراز الأنشطة التي يمارسها المدقق الداخلي للحد من المخاطر، التعرف على مدى إدراك المدقق الداخلي لأهمية إدارة المخاطر المصرفية.

المطلب الثالث: القيمة المضافة للدراسة الحالية

من خلال تحليل الدراسات السابقة، نجد أنها ناقشت موضوع دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف بشكل عام، وأخرى تناولت أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية، أما موضوع دراستنا فيتناول دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية حيث حاولنا الإلمام بالموضوع بصفة دقيقة وركزنا فيها بمهام قسم التدقيق الداخلي بالتفصيل من خلال ما يقوم به هذا القسم

من فحص صحة العمليات المالية البنكية والتأكد من سلامة تسجيلها وتبويبها مرورا بالدليل المكتوب للسياسات والإجراءات المتبعة في إدارة المخاطر في قسم التدقيق الداخلي، وصولا إلى أن قسم التدقيق الداخلي يقوم بالتأكد من أن الآليات الموضوعة في البنك لتحديد أهداف العمل في البنك فعالة. بالإضافة إلى إعداد تقرير بشأن المخاطر التي تواجه البنك من أجل أخذ الاحتياطات اللازمة لمواجهتها وكذلك ركزنا على المساهمة الفعالة للمدقق الداخلي بشكل كبير ودوره الاستشاري في تقليل المخاطر داخل البنك، وكذلك في تحديد وقياس وتقييم ومعالجة ومراقبة المخاطر المصرفية.

كما أن معظم الدراسات السابقة اعتمدت على الجانب النظري أكثر من التطبيقي على عكس بحثنا هذا و الذي اعتمدنا فيه على الجانب التطبيقي أكثر لكوننا إعتمدنا طريقة IMRAD التي تعتمد فصلين فقط فهي أكثر دقة و إختصار و تركز أساسا على الجانب التطبيقي .

و لا ننسا إعتمادنا في الدراسة التطبيقية على ثلاثة بنوك من أكبر البنوك العمومية في الجزائروهي بنك الجزائر الخارجي BEA، بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR و القرض الشعبي الجزائري CPA .

بالإضافة إلى تمديد الفترة الزمنية على غرار الدراسات السابقة وهذا بدراسة الفترة الممتدة من سنة 2019إلى غاية سنة 2020.

خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى ذكر عموميات حول المخاطر وكذا إدارة المخاطر، فقمنا بتعريفها على أنها منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع المخاطر العارضة المحتملة، وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسائر إلى الحد الأدنى، حيث أصبحت إدارة المخاطر هي ضمان البقاء والاستمرارية للبنوك في ظل بيئة مصرفية تتميز بالتغير المستمر، ولذا توجب على البنوك اعتماد الأسلوب العلمي في إدارة المخاطر بما يضمن المحافظة على استمراريتها، حيث أن أسلوب إدارة المخاطر هو علم وفن في آن واحد، فهو علم لكونه يتبع عمليات التحليل الواقعي في البناء العقلاني لهيكل المخاطر والاستعانة بالنماذج القياسية والحسابية، وهوفن لكونه يتطلب اختيار النموذج المناسب ومحاولة تعميمه بنجاح وفاعلية على البنوك، مع الالتزام بالحذر اتجاه المخاطر بما يجعل إدارتها دائما فن من الفنون القائمة على المعرفة الحقيقية المكتسبة من خلال الكفاءة المهنية، ومن ثراء الخبرة الطويلة في العمل البنكي.

وتعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من الوظائف المهمة في البنوك وخصوصا عندما تحول مفهومه من مهمة تقييم يكشف عن الأخطاء إلى عملية تقدير وتنبؤ لهذه الأخطاء خاصة في معاملات البنوك، ويعمل التدقيق الداخلي داخل البنوك على تقييم وتحسين إدارة المخاطر، حيث تتم عملية تدقيق إدارة المخاطر من خلال عدة خطوات ليتم تقديم تقرير حول نتائج التحليل والتقويم وتقديم المشورة والنصح لتحسين برنامج إدارة المخاطر في المصرف.

الفصل الثاني:

الدراسة الميدانية في بنوك BEA-CPA-BADR وكالتي برج بوعريريج وسطيف

تمهيد:

يعتبر التدقيق الداخلي أحد أهم الركائز في الإصلاح المالي بالبنوك التجارية، ولإبراز ذلك سنحاول في هذا الفصل التعرض إلى مدى مساهمة تطبيق التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر في ثلاثة بنوك تجارية عمومية جزائرية وهي بنك الجزائر الخارجي، بنك الفلاحة والتنمية الريفية والقرض الشعبي الجزائري، وذلك من خلال وكالتها المتواجدة على مستوى ولاية برج بوعريريج والمديريات الجهوية على مستوى سطيف، ثم محاولة اسقاط الجانب النظري على الجانب الميداني.

ولقد تم الاعتماد على برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) لمعالجة البيانات المستوحاة من الاستبيان الذي تم توزيعه على أفراد العينة المختارة من المصارف المعنية لمعرفة آرائهم بشأن تطبيق التدقيق الداخلي كمتغير مستقل وعلاقته بإدارة المخاطر كمتغير تابع، لذاك سيتم التطرق من خلال هذا الفصل الى التحليل الوصفي للبيانات المستخلصة من الاستبيان، واختبار فرضيات الدراسة، ثم تقديم النتائج الخاصة بها.

حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى:

- المبحث الأول: عينة وأدوات الدراسة
- المبحث الثاني: تحليل نتائج الاستبيان

المبحث الأول: عينة وأدوات الدراسة

يتضمن هذا المبحث وصفا لأفراد ومجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة المتمثلة في الاستبيان الذي يشكل أداة هامة في استقصاء وجمع آراء وإجابات المبحوثين.

المطلب الأول: عينة الدراسة

إن مجتمع أو عينة الدراسة هو مجموعة من مدراء وإداريين ورؤساء أقسام المالية والتدقيق الداخلي، إضافة إلى العاملين في أقسام الرقابة الداخلية لدى المصارف العامة والعاملة في ولايتي برج بوعريريج وسطيف.

أولا: التعريف بمجموعة البنوك محل الدراسة

1- **تعريف بنك الجزائر الخارجي (BEA):** هي مؤسسة مصرفية عمومية ذات طابع تجاري تعمل على المساهمة في سير الاقتصاد الوطني، ومن أهدافها جمع الأموال عن طريق فتح الحسابات الفردية والجماعية وعن طريق الفوائد من القروض المقدمة للزبائن .

أما وكالة برج بوعريريج محل الدراسة فهي تابعة للمديرية الجهوية سطيف تم إنشاؤها سنة 1985،ومن الخدمات التي تقدمها ما يلي: [1]

- سحب وإيداع النقود؛
- فتح الحسابات للعملاء؛
- تمنح اعتمادات وضمانات للمصدرين والمستوردين المحليين؛
- استلام طلبات القروض والملفات المرتبطة بها؛
- إيداع واستلام الصكوك البنكية...

تقوم كذلك بمهام متعددة كمعاينة وتحليل تسيير ملفات قروض الخواص والمؤسسات الصغيرة والكبيرة، معالجة عمليات الزبائن إداريا ومحاسبيا سواء بالدينار أو بالعملة الأجنبية. وتهدف هذه الوكالة إلى:

- تطوير عمليات التجارة الخارجية من خلال تمويل مختلف عملياتها؛
- تسيير حسابات الشركات الوطنية المحروقات منها (سوناطراك)؛
- تكوين علاقات عديدة مع البنوك والهيئات العالمية مثل : صندوق النقد الدولي.

2-تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR): هي مؤسسة مالية وطنية تنتمي إلى القطاع العمومي، وهي شركة مساهمة تتمثل مهامها في تنمية وتطوير القطاع الزراعي وتعزيز العالم الريفي ودعم نشاطات الصناعية التقليدية والحرفية .

أنشأت وكالة برج بوعريريج سنة 1982، ورقمها في التقسيم البنكي 696، ويوجد مقرها بالحي محمد المقراني بوسط المدينة وتشرف على أربعة وكالات هي: وكالة برج بوعريريج، وكالة مجانة، وكالة منصورة،

[1] وثائق داخلية لبنك الجزائر الخارجي وكالة برج بوعريريج

وكالة رأس الواد.

ومن بين أهداف هذه الوكالة :[1]

- تحسين نوعية وجودة الخدمات؛
- توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة ؛
- العمل على تنفيذ سياسة التموقع الجيد التي يسعى البنك لتحقيقها؛
- الحصول على أكبر حصة من السوق؛

ومن الخدمات التي تقدمها الوكالة ما يلي:

- فتح الحسابات للعملاء واستقبال الودائع؛
- سحب وإيداع النقود؛
- تأمين الترقيات الخاصة بالنشاطات الفلاحية وما يتعلق بها ؛
- معالجة جميع العمليات الخاصة بالقروض، الصرف والصندوق؛

3- تعريف القرض الشعبي الجزائري (CPA): هي مؤسسة مصرفية عمومية وطبقا للقانون الأساسي الذي يحدد المؤسسة كمصرف ذو نشاطات شاملة، فمهمة القرض الشعبي الجزائري تكمن في المساهمة في ترقية قطاع البناء والأشغال العمومية، قطاع الصحة وصناعة الأدوية، التجارة والتوزيع، الفندقة والسياحة، وسائل الاعلام، الصناعات المتوسطة والصغيرة والتقليدية.

تأسست وكالة برج بوعريريج رقم 309 في 31 /12 /1971، كواحدة من بين الست وكالات التابعة للمديرية الجهوية لسطيف، وتحتل الوكالة موقعا استراتيجيا في وسط المدينة.[2]

من بين الخدمات التي تقدمها الوكالة ما يلي:

– فتح الحسابات، جمع الودائع وتحويل العملات.

– منح القروض بمختلف أشكالها وتقديم قروض للحرفيين، الفنادق، قطاعات السياحة والصيد، التعاونيات غير الفلاحية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. إضافة إلى إقراض أصحاب المهن الحرة وقطاع المياه والري.

– تقديم القروض وسلفات لقاء سندات عامة إلى الإدارات المحلية، وتمويل الدولة، الولاية، البلدية، الشركات الوطنية.

– القيام بعمليات البناء والتشييد من خلال قروض متوسطة وطويلة الأجل.

[1] وثائق داخلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج

[2] وثائق داخلية للقرض الشعبي الجزائري وكالة برج بوعريريج

ثانيا: أفراد العينة

لقد تم توزيع هذا الاستبيان على مجموعة من مدراء الوكالات ورؤساء الأقسام وإداريين ومدققين داخل الوكالات المذكورة سابقا، وكذلك تم الاستعانة ببعض المدققين من المديريات الجهوية والمديريات العامة لغياب هذا الأخير في الوكالات.

المطلب الثاني: متغيرات وأدوات الدراسة

أولا: متغيرات الدراسة

لقد تأسست هذه الدراسة ضمن متغيرين الأول يمثل المتغير المستقل وهو" التدقيق الداخلي"، والثاني يمثل المتغير التابع وهو" إدارة المخاطر المصرفية "حيث تضمن هذا الأخير أربعة متغيرات تابعة فرعية موضحة في من خلال الشكل رقم(01) التالي:

الشكل رقم (1): متغيرات الدراسة

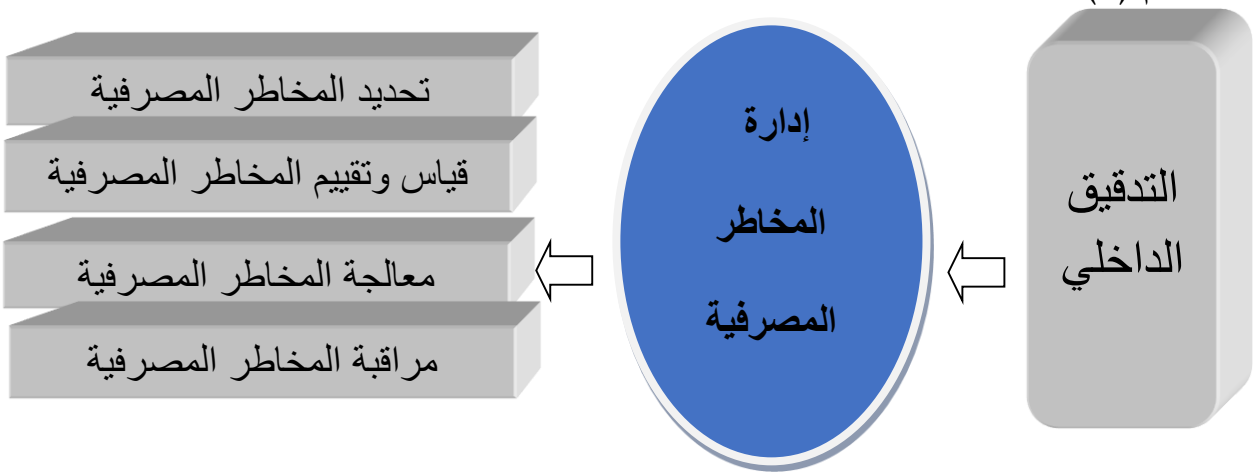

المصدر: من إعداد الطالبتين

ثانيا: أدوات الدراسة

حيث اعتمدنا في دراستنا على:

1- **المقابلة:**

حيث قمنا بزيارة ميدانية لعينة الدراسة على عدة مرات حتى نتمكن من جمع المعلومات والمعطيات التي تساعدنا في إتمام الدراسة.

2- **الاستبيان:**

بناءا على ما تمت ملاحظته من خلال زيارتنا الميدانية لعينة الدراسة تم إعداد استبيان من أجل استخدامه في جميع البيانات اللازمة للدراسة وهو عبارة عن مجموعة من الأسئلة المطروحة حول الظاهرة المدروسة.حيث قمنا بتوزيع 50 استبيان على البنوك الثلاثة من خلال عدة طرق هي التسليم والاستلام في الحين أو بعد مدة

من الزمن وعن طريق استخدام البريد الإلكتروني، كل هذا سمح بالحصول على 43 استبيان يمثل مجتمع الدراسة والجدول رقم(1) يوضح ذلك كما يلي :

جدول رقم (1) **مجتمع الدراسة**

الرقم	اسم البنك	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المستلمة	الاستبيانات الصالحة للدراسة	الاستبيانات الملغاة
01	البنك الخارجي الجزائري	**18**	**15**	**15**	**00**
02	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	**14**	**11**	**11**	**00**
03	القرض الشعبي الجزائري	**18**	**17**	**17**	**00**

المصدر من إعداد الطالبتين

3- **الأساليب والأدوات الإحصائية:**

قمنا بإخضاع المعلومات التي تم الوصول إليها من خلال توزيع الاستبيان للتحليل الإحصائي من خلال الأساليب الإحصائية التي يوفرها البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية.**SPSS**

كما اعتمدنا في دراستنا في اختبار فرضيات البحث على الأساليب الإحصائية التالية:

- المتوسطات الحسابية
- الانحرافات المعيارية
- قيمه t المحسوبة
- الأساليب الإحصائية الاستدلالية والمتمثلة في:
- اختبار ألفا كرو نباخ
- معامل الارتباط أحادي الجانب.

المطلب الثالث: تصميم الاستبيان

لقد تم تصميم الاستبيان وصياغة الأسئلة الخاصة بالاعتماد على فرضيات الدراسة والعودة إلى الدراسات والمراجع العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة، وللتأكد من مدى صلاحية وملائمة الاستبيان لموضوع الدراسة قمنا بعرض الاستبيان على الأستاذ المشرف، وقد قسمنا الاستبيان إلى ثلاث محاور أساسية:

أولا: المحور الأول

يتضمن مجموعة من الأسئلة حول الخصائص الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة (السن والجنس، التأهيل العلمي، المستوى الوظيفي وعدد سنوات الخبرة، اسم البنك)ويتكون من 06 فقرات.

ثانيا: المحور الثاني

يتضمن مهام التدقيق الداخلي في البنك ويضم 09فقرات.

ثالثا: المحور الثالث

تناولنا فيه دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية فيما يخص:

1- تحديد المخاطر المصرفية ويضم 06 فقرات
2- قياس وتقييم المخاطر المصرفية ويضم 04 فقرات
3- معالجة المخاطر المصرفية ويضم 04 فقرات
4- مراقبة المخاطر المصرفية ويضم 04 فقرات

لمعرفة مستوى تأثير التدريب، التكوين، التحفيز على تحقيق الميزة التنافسية في المؤسسة محل الدراسة تم تصميم الاستبانة وفق نموذج ليكرت (Likert) الخماسي، باستخدام عبارات القياس المبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (2): درجة مقياس ليكرت

الاستجابة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
الأوزان	1	2	3	4	5

المصدر: شاكر جمال محمد، المرشد في التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام SPSS.الدار الجامعية، مصر، 2005،ص. 59.

إسنادا إلى الأوزان تم حساب المدى بطرح الحد الأعلى والحد الأدنى من مقياس «ليكرت"، ثم تقسيمه على عدد فئات المقياس للحصول على طول الفئة الأولى ثم إضافة هذه القيمة إلى اقل قيمة في التدريج وهي الواحد الصحيح، وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الفئة، وعليه فان قيم المتوسطات الحسابية التي توصلت إليها الدراسة سيتم التعامل معها لتفسير البيانات على النحو المبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (3): تحديد المجال حسب قيم المتوسط الحسابي

المتوسط الحسابي	[1.80-1]	[2.60-1.81]	[3.40-2.61]	[4.20-3.41]	[5-4.21]
المقياس	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الدراسات السابقة

من خلال الجدول رقم(3) فإنه إذا كان المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين حول متغير ما أو عبارة ما يقع في المجال [1-1.80] نقول أنها جاءت بعدم الموافقة الشديدة، وإذا كانت تقع في المجال [1.81-2.60] نقول أنها في جاءت بعدم الموافقة، أما إذا كانت في المجال [2.61-3.40] نقول أنها جاءت بالحياد، وتكون بالموافقة إذا كان المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة البحث يقع في المجال [3.41-4.20]، والموافقة الشديدة إذا وقعت في المجال [4.21-5].

ومن اجل القيام باختبار الفرضيات سيتم أيضا الاعتماد على تحليل نتائج محاور الدراسة من خلال استخدام اختبار T للعينه الواحدة لتحليل فقرات الاستبيان ويجب وضع الاسس التي يجب ان تبنى عليها تلك القراءات للنتائج المتحصل عليها حيث تكون الفقرة ايجابيه اي افراد العينة يوافقون على محتواها اذا كانت قيمه t المحسوبة اكبر من قيمه t الجدولية والتي تساوي 2.032 [1] وتكون الفقرة سلبية اي ان افراد العينة لا يوافقون على محتواها اذا كانت قيمة t المحسوبة اصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.032 .

المبحث الثاني: تحليل نتائج الاستبيان

سيتم في هذا المبحث استكمال عرض الدراسة الميدانية من خلال محاور الاستبيان وتفسيرها وتحليل نتائجها ومناقشتها.

المطلب الأول: اختبارات الاستبيان وعرض خصائص العينة

تم إجراء اختبار ثبات فقرات الاستبيان باستخدام معامل الارتباط **r** لاختبار صدق الاتساق البنائي لمحاور الاستبيان ومعامل ألفا كرو نباخ حيث تم استخدامه لقياس مدى ثبات فقرات وأسئلة الاستبيان ولتوضيح ذلك سنتطرق لما يلي:

أولا: اختبار صدق الاتساق البنائي لمحاور الاستبيان

[1] قيمة t الجدولية عند درجة حرية (n-1=34) ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.032 حسب جدول توزيع ستودنت

يعتبر صدق الاتساق البنائي أحد مقاييس صدق الاداء، والذي يقيس مدى تحقق الأهداف المرجوة من الاداة، وذلك من خلال التعرف على مدى ارتباط كل محور من محاور الاستبيان مع المعدل الكلي لجميع فقرات الاستبيان، وكانت النتيجة كما هو موضح في الجدول:

جدول (4): نتائج اختبار صدق الاتساق البنائي لمحاور الاستبيان

	معامل الارتباط r	مستوى الدلالة
الأول: يساهم قيام قسم التدقيق الداخلي بمهامه في إدارة المخاطر المصرفية	0.878	0.000
الثاني: يساهم التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر المصرفية	0.749	0.000
الثالث: يساهم التدقيق الداخلي في قياس وتقييم المخاطر المصرفية	0.756	0.000
الرابع: يساهم التدقيق الداخلي في معالجة المخاطر المصرفية	0.879	0.000
الخامس: يساهم التدقيق الداخلي في مراقبة المخاطر المصرفية	0.846	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

ويتبين من الجدول رقم(4) أن معاملات الارتباط لجميع المحاور تتراوح بين 0.749 و0.878 والتي تعتبر دالة ند مستوى دلالة 0.05 حيث أن مستوى الدلالة لكل الفقرات أقل من 0.05، وبالتالي تعتبر المحاور الخمسة صادقة لما وضعت لقياسه.

ثانيا: اختبار الثبات

يقصد بثبات أداة الدراسة أن تعطي الاستبانة نفس النتيجة لو تم توزيعها مرة أخرى على نفس الأفراد وفي نفس الظروف، وللتحقق من ثبات استبانة الدراسة تم اختبار معامل ألفا كرو نباخ (Alpha Cronbach) وكانت النتيجة كما هي مبينة في الجدول التالي:

جدول (5): معامل ألفا كرو نباخ لقياس ثبات الاستبيان

	عدد العبارات	معامل الثبات
الثبات العام للاستبيان	27	0.841
الثبات العام لمحور مهام التدقيق الداخلي في البنك	09	0.840
الثبات العام لمحور دور التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر المصرفية	06	0.768
الثبات العام لمحور دور التدقيق الداخلي في قياس وتقييم المخاطر المصرفية	04	0.881
الثبات العام لمحور دور التدقيق الداخلي في معالجة المخاطر المصرفية	04	0.809
الثبات العام لمحور دور التدقيق الداخلي في مراقبة المخاطر المصرفية	04	0.807

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من المخرجات السابقة في الجدول رقم(5) نستنتج أن درجة الاتساق الداخلي بين إجابات الأسئلة ال 27 جيدة حيث بلغت قيمة "ألفا كرو مباخ" " 0.841 " وهي أكبر من " 0.6 " الحد الأدنى المقبول لقيمة معامل ألفا حيث كلما ارتفعت قيمة هذا المعامل دل ذلك على ثبات أكبر لأداة القياس وهذا ما يدل على ثبات الاستبيان.

ثانيا: تحليل خصائص عينة الدراسة

بالاعتماد على الإجابات المقدمة في محور المعلومات الشخصية تم تحديد خصائص العينة حسب المعلومات الشخصية وذلك من خلال حساب نسبهاالمئوية، كما هو مبين:

1- بالنسبة للجنس (النوع الاجتماعي): تحددت نسبة الذكور والإناث كما يلي:

الجدول (6): توزيع أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير الجنس

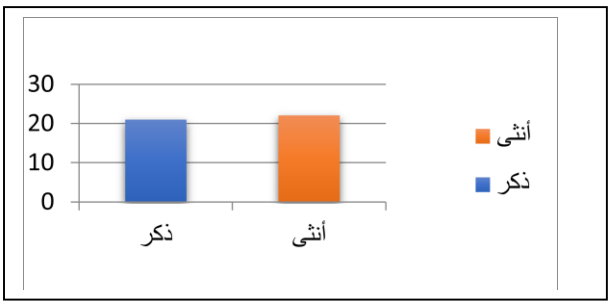

الجنس	التكرارات	النس المئوية
ذكر	21	% 4.8
أنثى	22	% 51.2
المجموع	43	% 100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتبين من خلال نتائج الاستبيان أن 48.8 % من أفراد عينة الدراسة هم من الذكور، والباقي هم من الإناث، وبذلك فإن نسبة الذكور والإناث متساويتان وهذا راجع لطبيعة الوظائف التي تحتمل استقطاب أي من الجنسين.

2- السن: قسمت عينة الدراسة من حيث سن المبحوثين كما يلي:

الجدول (7): توزيع أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير السن

سنوات الخبرة	التكرارت	النسب المئوية
أق من 30 سنة	6	% 11.8
من 30 إلى 40	26	% 51.0
أكبر من 40 سنة	11	% 21.6
المجموع	43	%10

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول رقم(7) يتضح من نتائج الاستبيان بأن أكثر من نصف العمال في المؤسسة عينة الدراسة هم من فئة الشباب وينتمون إلى الفئة العمرية (30–40 سنة) بحيث يمثلون نسبة (51.0 %) من حجم العينة، كما بلغ عدد العمال الذين تفوق أعمارهم 40 سنة 11 فردا بما نسبته (21.6%) أما الذين تقل أعمالهم عن 30 عاما فمثلوا نسبة (11.8 %) من إجمالي حجم العينة.

3- المستوى التعليمي: قسمت عينة الدراسة من حيث المؤهل العلمي كما يلي:

الجدول (8): توزيع أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرارات	النسب المئوية
ليسانس	36	% 70.6
ماستر	05	% 9.8
خريجي المدرسة العليا للبنوك	02	% 3.9
المجموع	30	% 100

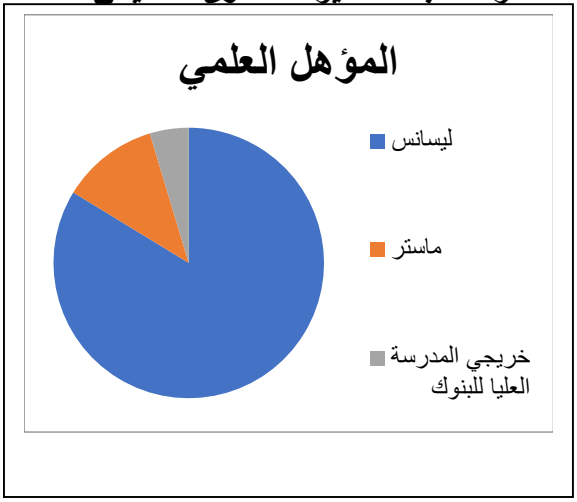

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من الجدول (8) أن معظم المبحوثين بنسبة (70.6 %) من المبحوثين حائزون على شهادة الليسانس، أما الحائزون على شهادة الماستر فقد مثلوا (9.8 %) من حجم العينة، أما الخريجون من المدرسة العليا للبنوك فقد مثلوا نسبة (13.3 %).

4- وفقا لمتغير اسم البنك: قسمت عينة الدراسة من حيث البنوك التي ينتمون إليها كما يلي:

الجدول (9): توزيع أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير اسم البنك

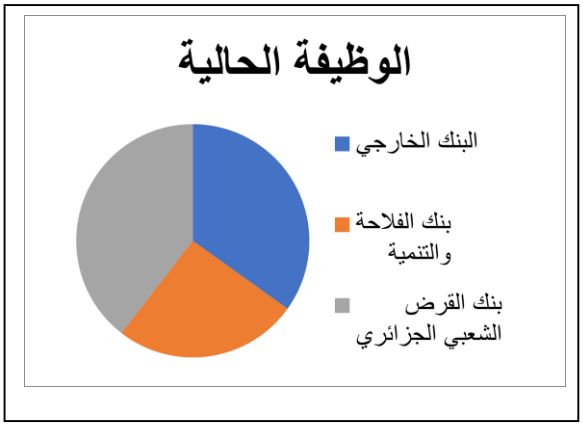

اسم البنك	التكرارات	النسب المئوية
البنك الخارج	15	% 34.9
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	1	% 25.6
القرض الشعبي الجزائري	17	% 39.5
المجموع	43	% 100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول رقم(9) نلاحظ أن نسبة (39.5 %) من المبحوثين ينتمون إلى بنك القرض الشعبي الجزائري، يليها موظفو البنك الخارجي بنسبة (34.9 %)، وفي الأخير موظفو بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنسبة (25.6 %)، وهي نسب متقاربة نوعا ما، حيث أنها كلها بنوك عمومية لها نفس الحجم تقريبا.

5- المسمى الوظيفي: قسمت عينة الدراسة حسب معيار المسمى الوظيفي كما يلي:

الجدول (10): توزيع أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير المسمى الوظيفي

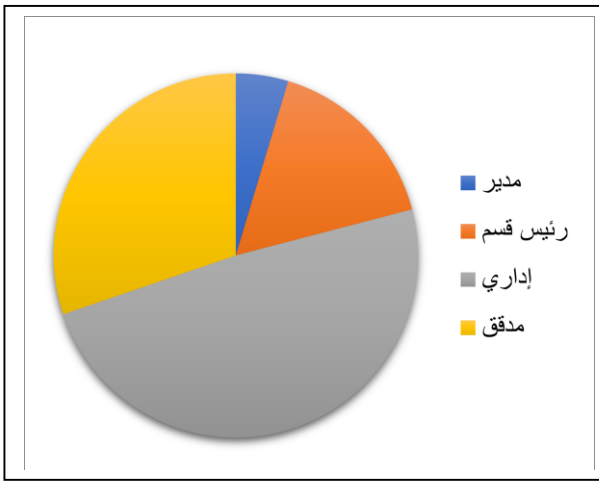

المسمى الوظيفي	لتكررا	النسب المئوية
مدير	02	% 47
رئيس قسم	07	% 16.3
إداري	21	% 48.8
مدقق	13	% 30.2
المجموع	43	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من الجدول رقم (10) يتضح أن نصف المبحوثين تقريبا هم من الإداريين إذ مثلوا (48.8%) من حجم العينة الإجمالي، تليها فئة المدققين إذ مثلوا نسبة (30.2%) من إجمالي حجم العينة، ثم رؤساء الأقسام والمديرون إذ مثلوا (16.3%) و(4.7%) على التوالي.

6- سنوات الخبرة: قسمت عينة الدراسة من حيث سنوات الخبرة كما يلي:

الجدول (11): توزيع أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير سنوات الخبرة

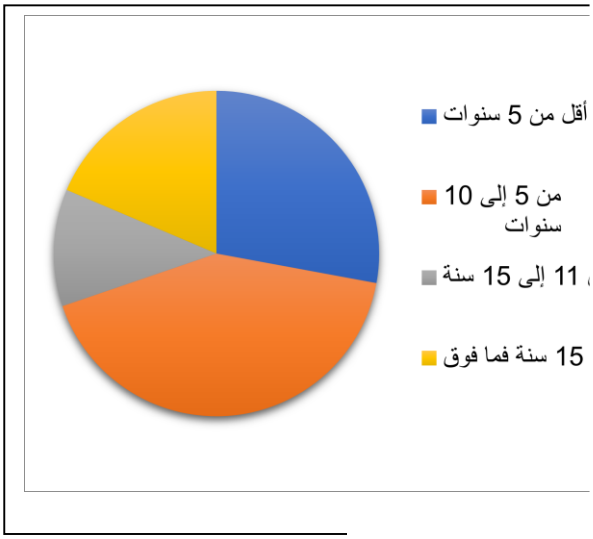

سنوات الخبرة	التكرارات	النسب المئوية
أقل من 5 سنوات	12	% 27.9
من 5 إلى 10	18	% 41.9
من 11 إلى 15	05	% 11.6
15 فما فوق	08	% 18.6
المجموع	41	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتضح من الجدول (11) أن من تقل خبرتهم عن 10 سنوات بفئتيه يمثلون أكثر أغلبية حجم عينة الدراسة بإجمالي نسب تساوي (69.8%) فيما تمثل نسبة المبحوثين الذين تفوق خبرتهم 15 سنة (18.6%) والذين تتراوح خبرتهم بين 11 و15 سنة (11.6%).

المطلب الثاني: عرض نتائج الدراسة

سيتم تحليل محاور الاستبيان وذلك بالاعتماد على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أسئلة الاستبيان استناداً إلى مقياس ليكرت الخماسي وفيما يلي التحليل الوصفي لإجابات عينة الدراسة لكل محور من محاور هذا الاستبيان.

أولا: تحليل إجابات المحور الأول

يوضح الجدول رقم(12) اراء افراد العينة للمحور الاول حول مساهمة مهام التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر المصرفية من خلال استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمه t المحسوبة

جدول (12): تحليل اتجاهات المبحوثين حول محور مهام التدقيق الداخلي في البنك

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t) المحسوبة	مستوى الدلالة	الاتجاه العام
1 يقوم قسم التدقيق الداخلي في البنك بالتأكد من مدى توافق الأهداف التي وضعتها الإدارة للأقسام المختلفة مع أهداف البنك والخطط الاستراتيجية له.	4.6	0.522	58.77	0.000	موافق تماما
2 يقوم قسم التدقيق الداخلي بفحص صحة العمليات المالية البنكية والتأكد من سلامة تسجيلها وتبويبها	4.74	0.441	70.467	0.000	موافق تماما
3 يقوم قسم التدقيق الداخلي بالحكم على صلاحية القوائم المالية النهائية للبنك.	3.12	1.051	19.438	0.000	محايد
4 يتوفر قسم التدقيق الداخلي على نظام متمكن قادر على تفعيل إدارة المخاطر.للتعرف على المخاطر	3.93	0.704	36.630	0.000	موافق
5 يتوفر في البنك دليل مكتوب للسياسات والإجراءات المتبعة في إدارة المخاطر في قسم التدقيق الداخلي.	4.00	0.787	33.337	0.000	موافق
6 يتم تحديد مسؤوليات وواجبات قسم التدقيق الداخلي في البنك اتجاه إدارة المخاطر بشكل واضح ودقيق	4.12	0.625	43.171	0.000	موافق
7 يتمتع موظفي قسم التدقيق الداخلي في البنك بمعرفة كافية بالمعايير المهنية الواجبة لتفعيل مبادئ تسيير المخاطر.	4.00	0.724	36.242	0.000	موافق
8يقوم قسم التدقيق الداخلي بالتأكد من أن الآليات الموضوعة في البنك لتحديد ورد التغير الذي يمكن أن يؤثر على أهداف العمل في البنك فعالة.	3.37	0.655	33.734	0.000	موافق
9 يقوم قسم التدقيق الداخلي ببلورة نتائج الفحص والتحقيق وإثباتها في تقرير.	4.28	0.504	55.720	0.000	موافق تماما
محور مهام التدقيق الداخلي في البنك	**4.03**	**0.332**	**79.442**	**0.000**	**موافق**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدولرقم(12) سيتم تحليل عبارات المحور الأول بالترتيب كالتالي:

العبارة(1): تعتبر عينه الدراسة ان قسم التدقيق الداخلي في البنك يقوم بالتاكد من مدى توافق الاهداف التي وضعتها الادارة للأقسام المختلفة مع اهداف البنك والخطط الاستراتيجية له حيث أن الاتجاه العام لإجابات افراد العينة كان موافق تماما و t المحسوبة تساوي 58.77 والتي هي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.032 عند مستوى دلالة يساوي 0.000 أقل من 0.05 والمتوسط الحسابي لإجابات الأفراد يساوي 4.67 وهو ينتمي للمجال [4.21-5] أي موافق تماما، مما يدل على درجة تأييد عالية وفقا للمعايير المذكورة.

العبارة (2): وقد أيد المجيبون على الاستبيان من أفراد العينة لدى البنوك محل الدراسة أن قسم التدقيق الداخلي يقوم بفحص صحة العمليات المالية البنكية والتأكد من سلامة تسجيلها وتبويبها حيث أن الاتجاه العام لإجابات افراد العينة كان موافق تماما و t المحسوبة تساوي 70.467 والتي هي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.032 عند مستوى دلالة يساوي 0.000 أقل من 0.05 والمتوسط الحسابي لإجابات الأفراد يساوي 4.74، مما يدل على درجة تأييد عالية وفقا للمعايير المذكورة.

العبارة (3): بالرغم من أن الاتجاه العام لإجابات افراد العينة كان محايدا في الإجابة على قيام قسم التدقيق الداخلي بالحكم على صلاحية القوائم المالية النهائية للبنك وهذا راجع إلى نقص المعلومات للعاملين بالبنوك المحلية الجزائرية بسبب عدم وجود أقسام تدقيق داخلي في بعضها وتمركز هذه الأخيرة في المديريات الجهوية والمديريات العامة لهذه البنوك إلا انّ نسبة الموافقين ظهرت من خلال قيمة T المحسوبة التي تساوي 19.438 الضعيفة مقارنة ب القيم السابقة إلا انها أكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي 2.032 وهذا يدل على تأييد ضعيف وفقا للمعايير المذكورة.

العبارة (4): تعتبر عينه الدراسة ان قسم التدقيق الداخلي في البنك يتوفر على نظام متمكن قادر على تفعيل إدارة المخاطر، حيث أن الاتجاه العام لإجابات افراد العينة كان موافق و t المحسوبة تساوي 36.630 والتي هي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.032 عند مستوى دلالة يساوي 0.000 أقل من 0.05 والمتوسط الحسابي لإجابات الأفراد يساوي 3.93 وهو ينتمي للمجال [3.41-4.20] أي موافق، مما يدل على درجة تأييد جيدة وفقا للمعايير المذكورة.

العبارة (5): ومن ناحية توفر البنك على دليل مكتوب للسياسات والإجراءات المتبعة في إدارة المخاطر في قسم التدقيق الداخلي، نلاحظ أن إجابات أفراد العينة جاءت مؤيدة، حيث أن الاتجاه العام لإجابات افراد العينة كان موافق و t المحسوبة تساوي 33.337 والتي هي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.032 عند مستوى دلالة يساوي 0.000 أقل من 0.05 والمتوسط الحسابي لإجابات الأفراد يساوي 4.00، مما يدل على درجة تأييد جيدة وفقا للمعايير المذكورة.

العبارة (6): كانت إجابات أفراد العينة مع أنه يتم تحديد مسؤوليات وواجبات قسم التدقيق الداخلي في البنك اتجاه إدارة المخاطر بشكل واضح ودقيق، حيث أن الاتجاه العام لإجابات افراد العينة كان موافق و t المحسوبة تساوي 43.171 والتي هي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.032 عند مستوى دلالة يساوي 0.000 أقل من 0.05 والمتوسط الحسابي لإجابات الأفراد يساوي 4.12، مما يدل على درجة تأييد جيدة وفقا للمعايير المذكورة.

العبارة (7): فيما يخص تمتع موظفي قسم التدقيق الداخلي في البنك بمعرفة كافية بالمعايير المهنية الواجبة لتفعيل مبادئ تسيير المخاطر، كان الاتجاه العام لإجابات افراد العينة كان موافق و t المحسوبة تساوي 36.242 والتي هي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.032 عند مستوى دلالة يساوي 0.000 أقل من 0.05 والمتوسط الحسابي لإجابات الأفراد يساوي 4.00 وهو ينتمي للمجال [3.41–4.20] أي موافق، مما يدل على درجة تأييد جيدة وفقا للمعايير المذكورة.

العبارة (8):وقد أيد المجيبون على الاستبيان من أفراد العينة لدى البنوك التجارية محل الدراسة أن قسم التدقيق الداخلي يقوم بالتأكد من أن الآليات الموضوعة في البنك لتحديد ورد التغير الذي يمكن أن يؤثر على أهداف العمل في البنك فعال.، حيث أن الاتجاه العام لإجابات افراد العينة كان موافق و t المحسوبة تساوي 33.734 والتي هي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.032 عند مستوى دلالة يساوي 0.000 أقل من 0.05 والمتوسط الحسابي لإجابات الأفراد يساوي 3.37، مما يدل على درجة تأييد جيدة وفقا للمعايير المذكورة.

العبارة (9): كانت نسبة التأييد مرتفعة فيما يتعلق بقيام قسم التدقيق الداخلي ببلورة نتائج الفحص والتحقيق وإثباتها في تقرير، حيث أن الاتجاه العام لإجابات افراد العينة كان موافق تماما و t المحسوبة تساوي 55.720 والتي هي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.032 عند مستوى دلالة يساوي 0.000 أقل من 0.05 والمتوسط الحسابي لإجابات الأفراد يساوي 4.28، مما يدل على درجة تأييد جيدة وفقا للمعايير المذكورة.

ثانيا: تحليل إجابات المحور الثاني

يوضح الجدول رقم(13) اراء افراد العينة للمحور الثاني حول دور التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر المصرفية من خلال استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمه t المحسوبة.

جدول (13): تحليل اتجاهات المبحوثين حول محور دور التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر مصرفية

العبار	المتسط الحابي	الانحراف المعياري	قيمة (t) المحسوبة	مستوى الدلالة	الاتجاه العام
10 يقوم قسم التدقيق الداخلي بالتأكد من سلامة إجراءات التدقيق عند تحديد المخاطر المصرفية	4.12	0.544	49.639	0.000	موافق
11 يتم تحديد نطاق عملية التدقيق الداخلي بشكل دقيق يساعد في اكتشاف المخاطر المختلفة	4.12	0.625	43.171	0.000	موافق
12 يعمل قسم التدقيق الداخلي بالبنك مع الجهة المسؤولة عن المخاطر من أجل تحديد المخاطر	3.98	0.636	41.017	0.000	موافق
13 يساعد قسم التدقيق الداخلي بالبنك في تقييم المخاطر التي يتم التعرض لها.	4.02	0.636	41.496	0.000	موافق
14 يقوم قسم التدقيق الداخلي بالبنك بإعداد خطة تدقيق شاملة ويحدد بها أنواع المخاطر في مختلف أنشطة البنك	3.86	0.743	34.088	0.000	موافق
15 يقوم قسم التدقيق الداخلي بالبنك بتحديد كل الأنشطة التي قد تهدد البنك	3.23	0.812	26.114	0.000	محايد
محور دور التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر المصرفية	**3.89**	**0.391**	**65.158**	**0.000**	**موافق**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول رقم(13) سيتم تحليل عبارات المحور الثاني بالترتيب كالتالي:

العبارة (10): يعتبر العاملون بالبنوك التجارية محل الدراسة أن قسم التدقيق الداخلي يقوم بالتأكد من سلامة إجراءات التدقيق عند تحديد المخاطر المصرفية، حيث أن الاتجاه العام لإجابات افراد العينة كان موافق و t المحسوبة تساوي 49.639 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.032 عند مستوى دلالة يساوي 0.000 أقل من 0.05 والمتوسط الحسابي لإجابات الأفراد يساوي 4.12 وهو ينتمي للمجال [3.41-4.20] أي موافق، مما يدل على درجة تأييد جيدة وفقا للمعايير المذكورة.

العبارة (11): وقد أيد المجيبون على الاستبيان من أفراد العينة لدى البنوك التجارية محل الدراسة انه يتم تحديد نطاق عملية التدقيق الداخلي بشكل دقيق يساعد في اكتشاف المخاطر المختلفة، حيث أن الاتجاه العام لإجابات افراد العينة كان موافق و *t* المحسوبة تساوي 43.171 والتي هي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.032 عند مستوى دلالة يساوي 0.000 أقل من 0.05 والمتوسط الحسابي لإجابات الأفراد يساوي 4.12، مما يدل على درجة تأييد جيدة وفقا للمعايير المذكورة.

العبارة (12): وحول عمل قسم التدقيق الداخلي بالبنك مع الجهة المسؤولة عن المخاطر من أجل تحديد المخاطر، كان الاتجاه العام لإجابات افراد العينة موافق و t المحسوبة تساوي 41.017 والتي هي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.032 عند مستوى دلالة يساوي 0.000 أقل من 0.05 والمتوسط الحسابي لإجابات الأفراد يساوي 3.98 وهو ينتمي للمجال [3.41-4.20] أي موافق، مما يدل على درجة تأييد جيدة وفقا للمعايير المذكورة.

العبارة (13): يعتبر العاملون بالبنوك التجارية محل الدراسة أن قسم التدقيق الداخلي بالبنك يساعد في تقييم المخاطر التي يتم التعرض لها، حيث أن الاتجاه العام لإجابات افراد العينة كان موافق و *t* المحسوبة تساوي 41.496 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.032 عند مستوى دلالة يساوي 0.000 أقل من 0.05 والمتوسط الحسابي لإجابات الأفراد يساوي 4.02 وهو ينتمي للمجال [3.41-4.20] أي موافق، مما يدل على درجة تأييد جيدة وفقا للمعايير المذكورة.

العبارة (14): كان الاتجاه العام لإجابات افراد العينة موافق على أن قسم التدقيق بالبنك يقوم بإعداد خطة تدقيق شاملة ويحدد بها أنواع المخاطر في مختلف أنشطة البنك حيث أن t المحسوبة تساوي 36.630 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.032 عند مستوى دلالة يساوي 0.000 أقل من 0.05 والمتوسط الحسابي لإجابات الأفراد يساوي 3.86 وهو ينتمي للمجال [3.41-4.20] أي موافق، مما يدل على درجة تأييد جيدة وفقا للمعايير المذكورة.

العبارة (15): نظرا لكثرة الأنشطة في البنك وتعدد المخاطر الناجمة عنها فإن قسم التدقيق الداخلي قد يولي في بعض الأحيان الاهتمام للأنشطة الحساسة والتي تنجم عنها مخاطر جسيمة هذا ما يفسر، الاتجاه العام

لإجابات افراد العينة المحايد حيث أن المتوسط الحسابي لإجابات الأفراد يساوي 3.23 إلا أن نسبة الموافقين ظهرت من خلال قيمة t المحسوبة التي تساوي 26.114 والتي هي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.032 عند مستوى دلالة يساوي 0.000 أقل من 0.05 مما يدل على درجة تأييد ضئيلة وفقا للمعايير المذكورة.

ثالثا: تحليل إجابات المحور الثالث

يوضح الجدول رقم(14) اراء افراد العينة للمحور الثالث حول دور التدقيق الداخلي في قياس وتقييم المخاطر المصرفية من خلال استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمه t المحسوبة.

جدول (14): تحليل اتجاهات المبحوثين حول محور دور التدقيق الداخلي في قياس وتقييم المخاطر المصرفية

العبارة	المتوط الحسابي	الانحراف الميارى	قيمة (t) المحسوبة	مستوى الدلالة	الاتجاه العام
16 يتأكد قسم التدقيق الداخلي من مستويات المخاطر التي يمكن أن يتحملها (المستويات المسموح بها من المخاطر) البنك.	3.14	0.743	27.722	0.000	محايد
17 يقوم قسم التدقيق بتقييم احتمالات وقوع التزوير أو الاحتيال وكيفية مواجهة هذا النوع من الحالات	4.37	0.536	53.533	0.000	موافق تماما
18 قسم التدقيق الداخلي قادر على قياس وتقييم المخاطر المصرفية بكل سهولة.	3.30	1.013	21.384	0.000	محايد
19 يقوم قسم التدقيق الداخلي في البنك بالتأكد من تحليل المستندات دوريا لتحديد النتائج والمخاطر ذات العلاقة بأنشطة البنك	4.19	0.546	50.293	0.000	موافق
محور دور التدقيق الداخلي في قياس وتقييم المخاطر المصرفية	**3.75**	**0.313**	**78.465**	**0.000**	**موافق**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول رقم (14) سيتم تحليل عبارات المحور الثاني بالترتيب كالتالي:

العبارة (16): بالرغم من أن الاتجاه العام لإجابات افراد العينة كان محايدا في الإجابة على مدى تأكد قسم التدقيق الداخلي من مستويات المخاطر التي يمكن أن يتحملها (المستويات المسموح بها من المخاطر) البنك. وهذا راجع إلى نقص المعلومات للعاملين بالبنوك المحلية الجزائرية بسبب عدم وجود أقسام تدقيق داخلي في بعضها وتمركز هذه الأخيرة في المديريات الجهوية والمديريات العامة لهذه البنوك إلا انّ نسبة الموافقين ظهرت من خلال قيمة T المحسوبة التي تساوي 27.722 الضعيفة مقارنة ب القيم السابقة إلا انها أكبر من 2.032 وهذا يدل على تأييد ضعيف وفقا للمعايير المذكورة.

العبارة (17): وحول قيام قسم التدقيق بتقييم احتمالات وقوع التزوير أو الاحتيال وكيفية مواجهة هذا النوع من الحالات، كان الاتجاه العام لإجابات افراد العينة موافق تماما و t المحسوبة تساوي 53.533 والتي هي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.032 عند مستوى دلالة يساوي 0.000 أقل من 0.05 والمتوسط الحسابي لإجابات الأفراد يساوي 4.37 ، مما يدل على درجة تأييد عالية جدا وفقا للمعايير المذكورة.

العبارة (18): نظرا لصعوبة عملية التدقيق الداخلي لما تتطلبه من جهد وتركيز والإلمام بجميع الجوانب النظرية والتطبيقية فإن الاتجاه العام لإجابات أفراد العينة كانت محايدة فيما يخص قدرة قسم التدقيق على قياس وتقييم المخاطر المصرفية بكل سهولة وذلك لصعوبة مهمة التدقيق بصفة عامة t المحسوبة تساوي 21.384 والتي هي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.032 عند مستوى دلالة يساوي 0.000 أقل من 0.05 والمتوسط الحسابي لإجابات الأفراد يساوي 3.30 وهو مما يدل على درجة تأييد ضعيفة وفقا للمعايير المذكورة.

العبارة (19): تعتبر عينه الدراسة ان قسم التدقيق الداخلي في البنك يقوم بالتأكد من تحليل المستندات دوريا لتحديد النتائج والمخاطر ذات العلاقة بأنشطة البنك، حيث أن الاتجاه العام لإجابات افراد العينة كان موافق و t المحسوبة تساوي 50.293 والتي هي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.032 عند مستوى دلالة يساوي 0.000 أقل من 0.05 والمتوسط الحسابي لإجابات الأفراد يساوي 4.19 وهو ينتمي للمجال [3.41-4.20] أي موافق، مما يدل على درجة تأييد جيدة وفقا للمعايير المذكورة.

رابعا: تحليل إجابات المحور الرابع

يوضح الجدول رقم(15) اراء افراد العينة للمحور الثالث حول دور التدقيق الداخلي في معالجة المخاطر المصرفية من خلال استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمه t المحسوبة.

جدول (15): تحليل اتجاهات المبحوثين حول محور دور التدقيق الداخلي في معالجة المخاطر المصرفية

العبارة	المتوسط الحابي	الانحراف الميياري	قيمة (t) المحسوبة	مستوى الدلالة	الاتجاه العام
20 ينسق قسم التدقيق الداخلي مع قسم إدارة المخاطر من أجل معالجة المخاطر	3.93	0.632	40.761	0.000	موافق
21 تساهم أنشطة قسم التدقيق الداخلي في تخفيف حدة المخاطر التي يتعرض لها البنك.	4.21	0.600	46.009	0.000	موافق تماما
22 يقوم قسم التدقيق الداخلي باقتراح الوسائل والسبل والآليات المناسبة للتعامل مع أوجه المخاطر المختلفة في البنك	4.00	0.577	45.431	0.000	موافق
23 يساهم قسم التدقيق الداخلي في تقديم مقترحات من أجل تخفيف المخاطر في البنك	3.91	0.610	42.000	0.000	موافق
محور دور التدقيق الداخلي في معالجة المخاطر المصرفية	**4.01**	**0.401**	**63.895**	**0.000**	**موافق**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول رقم(15) سيتم تحليل عبارات المحور الرابع بالترتيب كالتالي:

العبارة (20): وقد أيد المجيبون على الاستبيان من أفراد العينة لدى البنوك التجارية محل الدراسة ان قسم التدقيق الداخلي ينسق مع قسم إدارة المخاطر من أجل معالجة المخاطر، حيث أن الاتجاه العام لإجابات افراد العينة كان موافق و t المحسوبة تساوي 40.761 والتي هي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.032 عند مستوى دلالة يساوي 0.000 أقل من 0.05 والمتوسط الحسابي لإجابات الأفراد يساوي 3.93 وهو ينتمي للمجال [3.41-4.20] أي موافق، مما يدل على درجة تأييد جيدة وفقا للمعايير المذكورة.

العبارة (21): كانت نسبة التأييد مرتفعة فيما يتعلق بمساهمة أنشطة قسم التدقيق الداخلي في تخفيف حدة المخاطر التي يتعرض لها المصرف، حيث أن الاتجاه العام لإجابات افراد العينة كان موافق تماما و t المحسوبة تساوي 46.009 والتي هي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.032 عند مستوى دلالة يساوي 0.000 أقل من 0.05 والمتوسط الحسابي لإجابات الأفراد يساوي 4.21، مما يدل على درجة تأييد عالية وفقا للمعايير المذكورة.

العبارة (22): يعتبر العاملون بالبنوك التجارية محل الدراسة أن قسم التدقيق الداخلي يقوم باقتراح الوسائل والسبل والآليات المناسبة للتعامل مع أوجه المخاطر المختلفة في البنك، حيث أن الاتجاه العام لإجابات افراد العينة كان موافق و t المحسوبة تساوي 45.431 والتي هي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.032 عند مستوى دلالة يساوي 0.000 أقل من 0.05 والمتوسط الحسابي لإجابات الأفراد يساوي 4.00 وهو ينتمي للمجال [3.41–4.20] أي موافق، مما يدل على درجة تأييد جيدة وفقا للمعايير المذكورة.

العبارة (23): ومما أجمع عليه أفراد العينة أن قسم التدقيق الداخلي يساهم في تقديم مقترحات من أجل تخفيف المخاطر في البنك، حيث أن الاتجاه العام لإجابات افراد العينة كان موافق و t المحسوبة تساوي 42.000 والتي هي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.032 عند مستوى دلالة يساوي 0.000 أقل من 0.05 والمتوسط الحسابي لإجابات الأفراد يساوي 3.91 وهو ينتمي للمجال [3.41–4.20] أي موافق، مما يدل على درجة تأييد جيدة وفقا للمعايير المذكورة.

خامسا: تحليل إجابات المحور الخامس

يوضح الجدول رقم(16) اراء افراد العينة للمحور الثالث حول دور التدقيق الداخلي في مراقبة المخاطر المصرفية من خلال استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمه t المحسوبة.

جدول (16): **تحليل اتجاهات المبحوثين حول محور دور التدقيق الداخلي في مراقبة المخاطر المصرفية**

العبارة	المتسط الحساب	الانحراف المعياري	قيمة (t) المحسوبة	مستوى الدلالة	الإتجاه العام
24 يتابع قسم التدقيق الداخلي معالجة المخاطر التي يتعرض لها البنك من قبل الإدارة	4.30	0.638	44.254	0.000	موافق تماما
25 برامج التدقيق الداخلي تحتوي على ضوابط محاسبية ومادية يتم تطبيقها بما يحد من المخاطر	4.07	0.593	44.971	0.000	موافق
26 يقوم قسم التدقيق الداخلي بالتأكد من أن الإدارة تؤدي الفحص الدوري للمخاطر المصرفية	4.09	0.610	44.000	0.000	موافق
27 يقوم قسم التدقيق الداخلي بالتأكد من حدوث أنشطة المراقبة المستمرة لتقييم المخاطر المصرفية في البنك	3.95	0.375	69.128	0.000	موافق
محور دور التدقيق الداخلي في مراقبة المخاطر المصرفية	**4.10**	**0.405**	**66.387**	**0.000**	**موافق**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول رقم (16) سيتم تحليل عبارات المحور الخامس بالترتيب كالتالي:

العبارة (24): وقد أيد المجيبون على الاستبيان من أفراد العينة لدى البنوك التجارية محل الدراسة أن يتابع قسم التدقيق الداخلي يتابع معالجة المخاطر التي يتعرض لها البنك من قبل الإدارة، حيث أن الاتجاه العام لإجابات افراد العينة كان موافق تماما و t المحسوبة تساوي 44.254 والتي هي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.032 عند مستوى دلالة يساوي 0.000 أقل من 0.05 والمتوسط الحسابي لإجابات الأفراد يساوي 4.30 وهو ينتمي للمجال [4.21-5] أي موافق تماما، مما يدل على درجة تأييد عالية وفقا للمعايير المذكورة.

العبارة (25): تعتبر عينه الدراسة ان برامج التدقيق الداخلي تحتوي على ضوابط محاسبية ومادية يتم تطبيقها بما يحد من المخاطر حيث أن الاتجاه العام لإجابات افراد العينة كان موافق تماما و t المحسوبة تساوي 44.971 والتي هي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.032 عند مستوى دلالة يساوي 0.000 أقل من 0.05 والمتوسط الحسابي لإجابات الأفراد يساوي 4.07 وهو ينتمي للمجال [4.21-5] أي موافق تماما، مما يدل على درجة تأييد عالية وفقا للمعايير المذكورة.

العبارة (26): وفيما يخص أن قسم التدقيق الداخلي يقوم بالتأكد من أن الإدارة تؤدي الفحص الدوري للمخاطر المصرفية، كان الاتجاه العام لإجابات افراد العينة موافق و t المحسوبة تساوي 44.000 والتي هي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.032 عند مستوى دلالة يساوي 0.000 أقل من 0.05 والمتوسط الحسابي لإجابات الأفراد يساوي 4.09 وهو ينتمي للمجال [3.41-4.20] أي موافق، مما يدل على درجة تأييد جيدة وفقا للمعايير المذكورة.

العبارة (27): ومما أجمع عليه أفراد العينة أن قسم التدقيق الداخلي يقوم بالتأكد من حدوث أنشطة المراقبة المستمرة لتقييم المخاطر المصرفية في البنك، حيث أن الاتجاه العام لإجابات افراد العينة كان موافق و t المحسوبة تساوي 69.128 والتي هي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.032 عند مستوى دلالة يساوي 0.000 أقل من 0.05 والمتوسط الحسابي لإجابات الأفراد يساوي 3.95 وهو ينتمي للمجال [3.41-4.20] أي موافق، مما يدل على درجة تأييد جيدة وفقا للمعايير المذكورة.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

فيما يلي اختبار كل فرضية من فرضيات الدراسة:

أولا/ الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين مهام التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المصرفية.

من خلال إجابات أفراد العينة على المحور الأول بصفة عامة والمتعلق بمدى مساهمة مهام التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية فإن الاتجاه العام للإجابات كان موافق، كما أن مستويات الدلالة كلها تساوي 0.000 أقل من 0.05 والمتوسط الحسابي لكل العبارات يساوي 4.03 مما يدل على إيجابية هذه العبارات، وكذلك تظهر نتائج جميع عبارات المحور الاول قيمة T والتي تساوي 79.442 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2.032 مما يدل أن أفراد العينة يوافقون على أن مهام التدقيق الداخلي تلعب دورا أساسيا في إدارة المخاطر المصرفية.

ولاختبار هذه الفرضية توجب الأمر أيضا استخدام معامل الارتباط لرتب سيبرمان لاختبار وجود علاقة بين مهام التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المصرفية، وتوضح النتائج المتحصل عليها من مخرجات برنامج SPSS أن معامل الارتباط يساوي 0.878 ومستوى الدلالة يساوي 0.000 أقل من 0.05 مما يدل على وجود

علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين فاعلية مهام التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المصرفية.

من خلال كل هذا تم تأكيد ما جاء في الفرضية الأولى، بأن التدقيق الداخلي هو تدقيق العمليات المالية والمحاسبية، وغيرها من العمليات لخدمة الإدارة، بالإضافة إلى قيام قسم التدقيق بالرقابة الإدارية والخاصة بقياس فعالية الأدوات الرقابية المستخدمة. والقيام ببلورت نتائج الفحص والتحقيق وإثباتها في تقرير حيث أن هذا الأخير يسمح بإجراء الإصلاحات اللازمة لذلك.

ثانيا/ الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين دور التدقيق الداخلي وتحديد المخاطر المصرفية.

تبين إجابات أفراد العينة على المحور الثاني بصفة عامة والمتعلق بمدى مساهمة دور التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر المصرفية فإن الاتجاه العام للإجابات كان موافق، كما أن مستويات الدلالة كلها تساوي 0.000 أقل من 0.05 والمتوسط الحسابي لكل العبارات يساوي 3.89 مما يدل على إيجابية هذه العبارات، وكذلك تظهر نتائج جميع عبارات المحور الاول قيمة T والتي تساوي 65.158 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2.032 مما يدل أن أفراد العينة يوافقون على أن التدقيق الداخلي تلعب دورا أساسيا في تحديد المخاطر المصرفية.

ولاختبار هذه الفرضية إستلز م الأمر أيضا استخدام معامل الارتباط لرتب سيبرمان لاختبار وجود علاقة بين دور التدقيق الداخلي وتحديد المخاطر المصرفية، وتوضح النتائج المتحصل عليها من مخرجات برنامج SPSS أن معامل الارتباط يساوي 0.749 ومستوى الدلالة يساوي 0.000 أقل من 0.05 مما يدل على وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين دور التدقيق الداخلي وتحديد المخاطر المصرفية.

من خلال كل هذا تم تأكيد ما جاء في الفرضية الثانية،، بأن قسم التدقيق الداخلي يقوم بالتأكد من سلامة إجراءات التدقيق عند تحديد المخاطر المصرفية ويقوم بتحديد نطاق عملية التدقيق الداخلي بشكل دقيق يساعد في اكتشاف المخاطر المختلفة من خلال العمل مع الجهة المسؤولة عن المخاطر وإعداد خطة تدقيق شاملة يحدد بها أنواع المخاطر في مختلف أنشطة البنك.

الفرضية الثالثة توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين دور التدقيق الداخلي وقياس وتقييم المخاطر المصرفية.

من خلال إجابات أفراد العينة على المحور الثالث بصفة عامة والمتعلق بمدى مساهمة دور التدقيق الداخلي في قياس وتقييم المخاطر المصرفية فإن الاتجاه العام للإجابات كان موافق، كما أن مستويات الدلالة كلها

تساوي 0.000 أقل من 0.05 والمتوسط الحسابي لكل العبارات يساوي 3.75 مما يدل على إيجابية هذه العبارات، وكذلك تظهر نتائج جميع عبارات المحور الاول قيمة T والتي تساوي 78.465 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2.032 مما يدل أن أفراد العينة يوافقون على أن التدقيق الداخلي تلعب دورا أساسيا في قياس وتقييم المخاطر المصرفية.

ولاختبار هذه الفرضية تطلب الأمر أيضا استخدام معامل الارتباط لرتب سيبرمان لاختبار وجود علاقة بين دور التدقيق الداخلي وقياس وتقييم المخاطر المصرفية، وتوضح النتائج المتحصل عليها من مخرجات برنامج SPSS أن معامل الارتباط يساوي 0.756 ومستوى الدلالة يساوي 0.000 أقل من 0.05 مما يدل على وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين دور التدقيق الداخلي وقياس وتقييم المخاطر المصرفية.

يتبين من كل هذا تأكيد ما جاء في الفرضية الثالثة، وذلك بأن قسم التدقيق يقوم بتقييم احتمالات وقوع التزوير أو الاحتيال وكيفية مواجهة هذا النوع من الحالات من خلال التأكد من تحليل المستندات دوريا لتحديد النتائج والمخاطر ذات العلاقة بأنشطة البنك.

ثالثا/ الفرضية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين دور التدقيق الداخلي ومعالجة المخاطر المصرفية.

تظهر إجابات أفراد العينة على المحور الرابع بصفة عامة والمتعلق بمدى مساهمة دور التدقيق الداخلي في معالجة المخاطر المصرفية بأن الاتجاه العام للإجابات كان موافق، كما أن مستويات الدلالة كلها تساوي 0.000 أقل من 0.05 والمتوسط الحسابي لكل العبارات يساوي 4.01 مما يدل على إيجابية هذه العبارات، وكذلك تظهر نتائج جميع عبارات المحور الاول قيمة T والتي تساوي 63.895 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2.032 مما يدل أن أفراد العينة يوافقون على أن التدقيق الداخلي تلعب دورا أساسيا في معالجة المخاطر المصرفية.

ولاختبار هذه الفرضية توجب الأمر أيضا استخدام معامل الارتباط لرتب سيبرمان لاختبار وجود علاقة بين دور التدقيق الداخلي ومعالجة المخاطر المصرفية، وتوضح النتائج المتحصل عليها من مخرجات برنامج SPSS أن معامل الارتباط يساوي 0.879 ومستوى الدلالة يساوي 0.000 أقل من 0.05 مما يدل على وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين دور التدقيق الداخلي ومعالجة المخاطر المصرفية.

من خلال كل هذا تم تأكيد ما جاء في الفرضية الرابعة حيث تساهم أنشطة قسم التدقيق الداخلي في تخفيف حدة المخاطر التي يتعرض لها البنك، وذلك من خلال تنسيق قسم التدقيق الداخلي مع قسم إدارة

المخاطر من أجل معالجة المخاطر حيث يقوم قسم التدقيق الداخلي باقتراح الوسائل والسبل والآليات المناسبة للتعامل مع أوجه المخاطر المختلفة في البنك والتخفيف منها.

رابعا/ الفرضية الخامسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين دور التدقيق الداخلي ومراقبة المخاطر المصرفية.

من خلال إجابات أفراد العينة على المحور الثاني بصفة عامة والمتعلق بمدى مساهمة دور التدقيق الداخلي في مراقبة المخاطر المصرفية فإن الاتجاه العام للإجابات كان موافق، كما أن مستويات الدلالة كلها تساوي 0.000 أقل من 0.05 والمتوسط الحسابي لكل العبارات يساوي 4.10 مما يدل على إيجابية هذه العبارات، وكذلك تظهر نتائج جميع عبارات المحور الاول قيمة T والتي تساوي 66.387 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2.032 مما يدل أن أفراد العينة يوافقون على أن التدقيق الداخلي تلعب دورا أساسيا في مراقبة المخاطر المصرفية.

ولاختبار هذه الفرضية إستلز م الأمر أيضا استخدام معامل الارتباط لرتب سيبرمان لاختبار وجود علاقة بين دور التدقيق الداخلي وتحديد المخاطر المصرفية، وتوضح النتائج المتحصل عليها من مخرجات برنامج SPSS أن معامل الارتباط يساوي 0.846 ومستوى الدلالة يساوي 0.000 أقل من 0.05 مما يدل على وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين دور التدقيق الداخلي ومراقبة المخاطر المصرفية.

من خلال كل هذا تم تأكيد ما جاء في الفرضية الخامسة، حيث يتابع قسم التدقيق الداخلي معالجة المخاطر التي يتعرض لها البنك من قبل الإدارة عن طريق برامج التدقيق الداخلي التي تحتوي على ضوابط محاسبية ومادية بحيث يقوم قسم التدقيق الداخلي بالتأكد من أن الإدارة تؤدي الفحص الدوري للمخاطر المصرفية ويقوم قسم التدقيق الداخلي بالتأكد من حدوث أنشطة المراقبة مستمرة لتقييم المخاطر المصرفية في البنك.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى التعريف بالعينة المتمثلة في مجموعة من ثلاثة بنوك تجارية عمومية وهي: البنك الجزائري الخارجي، بنك الفلاحة والتنمية الريفية والقرض الشعبي الجزائري في ولاية برج بوعريريج وذلك لمعرفة مدى أهمية التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر والحد منها.

ومن بين اهم النتائج التي توصلت اليها ما يلي

1- استخدام مدقق داخلي في الفروع والوكالات محل الدراسة يجعل من عملية الرقابة الداخلية أكثر كفاءة وفعالية؛

2- لضمان نجاح التدقيق الداخلي وأداء المدقق الداخلي، يجب أن تكون هذه الوظيفة تابعة لأعلى المستويات الإدارية في البنك؛

3- تتمحور أهم خطوات إدارة المخاطر حول: تحديد المخاطر، قياس المخاطر، ضبط المخاطر، ومراقبة المخاطر؛

4- المساهمة الفعالة للمدقق الداخلي بشكل كبير ودور استشاري في تقليل المخاطر داخل البنك، بالإضافة إلى إعداد تقرير بشأن المخاطر التي تواجه البنك من أجل أخذ الاحتياطات اللازمة لمواجهتها؛

الخاتمة:

إن الطبيعة الخاصة للنشاطات المصرفية المختلفة والمعايير التي تحكمها، والعائد الذي تسعى إلى تحقيقه البنوك التجارية، جعل هذه الأخيرة يغلب عليها طابع المخاطرة الذي أصبح مفهوما لصيقا بالعمليات المصرفية وملازما لها، حيث كلما كانت المخاطر المحيطة بمنح القروض كبيرة، كلما كان العائد المتوقع كبيرا، وبالتالي، فان السمة الأساسية التي أصبحت تحكم نشاط البنوك هي كيفية إدارة المخاطر وليس تجنبها.

وتعد وظيفة التدقيق الداخلي جزءا مهما من نظام الرقابة الداخلية، فهو يقع على قمة هذا النظام، كما أن دوره تغير من التركيز على الجوانب المالية ليشمل الجوانب الإدارية بالإضافة إلى تقديم الخدمات الاستشارية، فرأي المدقق الداخلي حول كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية أصبح مهما خاصة مع المستجدات التي ظهرت في بيئة الأعمال.

حيث تتعرض البنوك للعديد من المخاطر المرتبطة بأنشطتها وخدماتها وهذه المخاطر ناتجة عن عدة عوامل خارجية وداخلية لذا فان فهم المدقق لطبيعة هذه المخاطر وانعكاساتها على النواحي الإدارية والمالية بات أمرا ضروريا لنجاح مهمته، ولفهم طبيعة هذه المخاطر يجب أن يكون ملما بمحددات النشاط المصرفي الخارجي والداخلي، حيث أن إدارة المخاطر هي إحدى التخصصات المرتبطة بشكل كبير مع التدقيق الداخلي وتشكلان أدوات مهمة ومترابطة في إدارة المصارف من حيث المهام والتكامل التنظيمي.

وفي الأخير تم تدعيم الجانب النظري لموضوعنا بدراسة تطبيقية لثلاثة بنوك تجارية عمومية وهي: البنك الجزائري الخارجي، بنك الفلاحة والتنمية الريفية والقرض الشعبي الجزائري في ولاية برج بوعريريج حيث تمحورت الدراسة حول التدقيق الداخلي والمخاطر التي تواجه البنك، حيث تم التعرض إلى تقديم عام للمصارف محل الدراسة من خلال نشأتها، مهامها، أهدافها، وهي تعتبر أحد أهم البنوك التجارية العمومية في الجزائر.

وفي ختام هذه الدراسة العلمية بمختلف جوانبها تمكنا من الخروج بمجموعة من الاستنتاجات، بالإضافة إلى جملة من التوصيات وأفاق أخرى.

أولا: نتائج اختبار الفرضيات

بعد معاجلتنا وتحليلنا لجوانب الموضوع في الفصل النظري والتطبيقي، توصلنا إلى نتائج خاصة بالحكم على مدى صحة الفرضيات:

1- فبالنسبة للفرضية الأولى، فقد تم تأكيد ما جاء فيها، بأن التدقيق الداخلي هو تدقيق العمليات المالية والمحاسبية، وغيرها من العمليات لخدمة الإدارة، بالإضافة إلى قيام قسم التدقيق بالرقابة الإدارية والخاصة بقياس فعالية الأدوات الرقابية المستخدمة. والقيام ببلورت نتائج الفحص والتحقيق وإثباتها في تقرير حيث أن هذا الأخير يسمح بإجراء الإصلاحات اللازمة لذلك.

2- أما الفرضية الثانية فقد تم تأكيد ما جاء فيها، بأن قسم التدقيق الداخلي يقوم بالتأكد من سلامة إجراءات التدقيق عند تحديد المخاطر المصرفية ويقوم بتحديد نطاق عملية التدقيق الداخلي بشكل دقيق يساعد في اكتشاف المخاطر المختلفة من خلال العمل مع الجهة المسؤولة عن المخاطر وإعداد خطة تدقيق شاملة يحدد بها أنواع المخاطر في مختلف أنشطة البنك.

3- وفيما خيص الفرضية الثالثة، كذلك تم تأكيد ما جاء فيها ذلك بأن قسم التدقيق يقوم بتقييم احتمالات وقوع التزوير أو الاحتيال وكيفية مواجهة هذا النوع من الحالات من خلال التأكد من تحليل المستندات دوريا لتحديد النتائج والمخاطر ذات العلاقة بأنشطة البنك.

4- أما الفرضية الرابعة، فقد تم تأكيد ما جاء فيها، حيث تساهم أنشطة قسم التدقيق الداخلي في تخفيف حدة المخاطر التي يتعرض لها البنك، وذلك من خلال تنسيق قسم التدقيق الداخلي مع قسم إدارة المخاطر من أجل معالجة المخاطر حيث يقوم قسم التدقيق الداخلي باقتراح الوسائل والسبل والآليات المناسبة للتعامل مع أوجه المخاطر المختلفة في البنك والتخفيف منها.

5- وبالنسبة للفرضية الخامسة، فقد تم تأكيد ما جاء فيها حيث يتابع قسم التدقيق الداخلي معالجة المخاطر التي يتعرض لها البنك من قبل الإدارة عن طريق برامج التدقيق الداخلي التي تحتوي على ضوابط محاسبية ومادية بحيث يقوم قسم التدقيق الداخلي بالتأكد من أن الإدارة تؤدي الفحص الدوري للمخاطر المصرفية ويقوم قسم التدقيق الداخلي بالتأكد من حدوث أنشطة المراقبة مستمرة لتقييم المخاطر المصرفية في البنك.

ثانيا: نتائج الدراسة

على ضوء ما عرض في هذا البحث، تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات نوردها على النحو الاتي:

5- عملية التدقيق الداخلي هي وظيفة داخلية، تقوم بنشاط رقابي داخلي مستقل؛

6- هناك وعي لدى إدارة التدقيق الداخلي بأهمية إدارة المخاطر بالبنك؛

7- يساهم نشاط التدقيق الداخلي في تقويم وتحسين إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية؛

8- يتم تقييم وتدقيق برنامج إدارة المخاطر من طرف قسم التدقيق الداخلي أو بواسطة مدقق خارجي؛

9- إن البنوك التجارية تشكل محور الاقتصاد من خلال القيام بمهامها إلا أنها تتعرض إلى مخاطر عديدة وعدم تسيريها قد يؤدي إلى الإفلاس؛

10- هناك العديد من المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وقد تطرقنا في دراستنا إلى بعض منها، كل منها يمس جانب معين وعموما فهي تؤثر سلبا على أداء البنوك؛

11- إن الهدف من إدارة المخاطر هو التأكد من نشاطات البنك وعملياته لا تتعرض لخسائر غير مقبولة، ومراقبة الأخطار ومتابعتها بهدف الكشف المبكر عن أية انحرافات وتجاوز سقوف الأخطار المحددة من قبل الإدارة العليا، وتخفيض الأخطار التي قد يتعرض لها البنك إلى أدنى مستوى ممكن؛

12- يعتبر التدقيق الداخلي أداة فعالة في إدارة المخاطر؛

13- استخدام مدقق داخلي في الفروع والوكالات محل الدراسة يجعل من عملية الرقابة الداخلية أكثر كفاءة وفعالية؛

14- يقدم المدقق الداخلي استشارات لإدارة المخاطر وليس من مهامه القيام بعملية إدارة المخاطر؛

15- يوفر التدقيق الداخلي المعلومات للإدارة العليا لاتخاذ قراراتها ومساعدتها في فحص وتقويم سلامة نظام إدارة المخاطر في البنك؛

16- لضمان نجاح التدقيق الداخلي وأداء المدقق الداخلي، يجب أن تكون هذه الوظيفة تابعة لأعلى المستويات الإدارية في البنك؛

17- إدارة المخاطر هي عبارة عن منهج علمي للتعامل مع مختلف المخاطر من خلال القدرة على كشف مسبباتها ومقدار شدتها ثم تحديد طبيعتها ونوعها، بعدها يتم تقييمها وتحليلها بناءا على عدة طرق ليتم في الأخير معاجلتها والسيطرة عليها؛

18- تتمحور أهم خطوات إدارة المخاطر حول: تحديد المخاطر، قياس المخاطر، ضبط المخاطر، ومراقبة المخاطر؛

19- المساهمة الفعالة للمدقق الداخلي بشكل كبير ودور استشاري في تقليل المخاطر داخل البنك، بالإضافة إلى إعداد تقرير بشأن المخاطر التي تواجه البنك من أجل أخذ الاحتياطات اللازمة لمواجهتها.

ثالثا: الاقتراحات

بحسب ما تم التوصل إليه من استنتاجات نتقدم بعدد من الاقتراحات التي نراها ضرورية للبنوك التجارية الجزائرية بصفة عامة نحدد منها ما يلي:

1- على البنوك إيجاد نظام معلوماتي قادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة؛

2- اعتماد الأساليب العلمية الحديثة المتطورة الاكتشاف المخاطر ومعاجلتها؛

3- تقييم مستمر للرقابة الداخلية من خلال التدقيق الداخلي؛

4- ضرورة اهتمام البنوك وبشكل كبير بإدارة المخاطر؛

5- تحديث المتطلبات الإلكترونية وتطويرها، عن طريق الفحص الدوري والمستمر للأجهزة ولنظام عملها ونتائجها ويمكن للبنك بهذا الصدد استعمال نظام محوري وأساسي لتطوير أجهزته ونظام عمله؛

6- العمل على استمرارية تدعيم مقومات استقلالية المدقق الداخلي لكي يتمكن من القيام بأداء مهامه على أكمل وجه؛

7- تعزيز إجراءات الرقابة والتدقيق بالنسبة للبنوك؛

8- ضرورة توفري الموارد المالية والبشرية الكافية لوظيفة التدقيق الداخلي في البنوك؛

9- ضرورة بذل المزيد من الاهتمام والدعم لتحقيق المتابعة والتنسيق بين دائرتي إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي في البنك؛

10- توفير تكوين جيد للموظفين لتحقيق كفاءة وفعالية في الأداء للتقليل من الأخطاء التقنية؛

11- إلزام البنوك بإنشاء نظام لإدارة المخاطر كجزء أساسي من إدارة البنك؛

12- استخدام مراجع داخلي في الفروع والوكالات محل الدراسة لتكون عملية الرقابة أكبر كفاءة وفعالية.

رابعا: أفاق البحث

إن بحثنا هذا محاولة لإثراء واحدة من التحديات التي تشكل بؤرة توتر حقيقية في النشاط المصرفي، على أن يتم الإلمام بالموضوع مستقبلا، خاصة وان هذا المجال خصب للبحث وواعد باستقطاب اهتمام الطلبة من جوانب شتى.

وبهذا نكون قد ساهمنا ولو بالقدر القليل في فتح المجال لإمكانية إثراء هذا الموضوع الذي يتطلب الكثير من الجهد والتحصيل العلمي حتى نوفيه حقه، وعليه، يمكن التطرق مستقبلا إلى:

1- التنسيق بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي ودوره في إدارة المخاطر؛

2- تدقيق عمليات ادارة المخاطر ودورها في تحسين أداء البنوك؛

قائمة

المراجع

أولا: المراجع بالغة العربية

أ- الكتب:

1. بن عزوز بن علي، واخرون، إدارة المخاطر، المشتقات المالية، الهندسة المالية، دار الكاتب للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
2. حمد حلمي جمعة، التدقيق الداخلي والحكومي، دار صفاء للنشر والتوزيع الطبعة الاولى، عمان، 2011.
3. خالد أمين عبد الله، إدارة العمليات المصرفية" المحلية والدولية، دار وائل للنشر، عمان، 2006.
4. خالد امين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 1998.
5. خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009.
6. دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2012.
7. شاكر جمال محمد، المرشد في التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام SPSS.الدار الجامعية، مصر، 2005.
8. شقيري نوري موسى واخرون، إدارة المخاطر، دار المسيرة للتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012.
9. شوقي بورقبة وآخرون، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، 2015.
10. صالحي محمد، التدقيق الداخلي ودوره في الرفع من تنافسية المؤسسة، المملكة الأردنية الهامشية، عمان، 2016.
11. محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
12. محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
13. محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السالم محمد خميس، الأزمات المالية، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.
14. محمد عبد الوهاب العزاوي، واخرون، الازمات المالية، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.

ب - رسائل الماجستير والدكتوراه :

1. إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة (دراسة تطبيقية)، مذكرة الماجيستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011.
2. بلبالي عبد الرحيم، (إدارة المخاطر البنكية وأثرها على كفاءة وفعالية القطاع المصرفي)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة أوبكر بلقايد،تلمسان،2009.
3. بلبالي عبد الرحيم، إدارة المخاطر البنكية وأثرها على كفاءة وفعالية القطاع، دراسة حالة المؤسسات المالية الجزائرية، رسالة ماجيستر نقود مالية وبنوك كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر،2011.
4. شعباني لطفي، المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة مع دراسة حالة قسم تمديد الغاز الناتج لنشاط التجاري لمجمع سوناطراك، مذكرة ماجستير تخصص أعمال جامعة الجزائر، 2004.
5. هيا مروان إبراهيم لظن، مدى فاعلية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار COSO ، (دراسة تطبيقية(، درجة الماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية – غزة، 2016.
6. يوسف سعيد يوسف المدلل، دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)، درجة الماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007.

ج- المقالات:

1. بلسم حسين رهيف، ادارة المخاطر المصرفية ومدى التزام المصارف العراقية بمتطلبات بازل 2 دراسة تطبيقية في مصرفي الرشيد والشرق الأوسط، بغداد، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 46، 2015 .
2. نضال صاحب خزعل، أثر المخاطر التشغيلية في الصيرفة الالكترونية في ضوء مبادئ بازل 2، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد 20، معهد الإدارة التقنية، بغداد،،2012.

د- المؤتمرات والملتقيات :

1. بغدود راضية، دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية، الملتقى الدولي حول: إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر.

2. خان طارق الله حبيب احمد، إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، ورقة مناسبات رقم 5، المعهد الإسلامي ل للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية، 2003.

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية

1. The Institute of Internal Auditors, International Standards for the Professional Pract e of Internal Audit (Standards), 2010

2. Alain Mikol, formes d'Audit dans l'encyclopédie de comptabilité: contrôle de gestion et audit, édition Dunod, Paris, 2000.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

1. http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/196913

2. http://www.bab.com.

3. http:/www.Bank of cd.com

الملاحق

ملحق استمارة الاستبيان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد البشير الابراهيمي–برج بوعريريج

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

استبيان علمي حول دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية

تعد الاستمارة التي بين أيديكم جزءا من بحث يندرج ضمن مشروع مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، بعنوان "**دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية (دراسة حالة مجموعة من البنوك ببرج بوعريريج)**"،والمعلومات التي يحتويها هذا الاستقصاء تعتبر ضرورية، لهذا نرجو من سيادتكم الإجابة عن جميع هذه الأسئلة بكل عناية ووضوح، ونحيطكم علما أن إجابتكم ستستخدم إ لأغراض البحث العلمي فقط.

الرجاء وضع علامة Xعلى الإجابة المناسبة

المحور الأول معلـــومات عـــــامة		
ضع علامة × على الخانة المناسبة:		
النوع الاجتماعي	**ذكر**	
	أنثى	
السن	**أقل من30 سنة**	
	من 30 سنة إلى 40	
	أكثر من 40 سنة	
المستوى التعليمي	**تكوين مهني**	
	ليسانس	
	ماستر	
	خريجي المدرسة العليا للبنوك	
إسم البنك	**البنك الخارجي الجزائري *BEA***	
	بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	
	بنك القرض الشعبي الجزائري CPA	
	مدير	

المستوى الوظيفي	**رئيس قسم**	
	إداري	
	مدقق	
سنوات الخبرة	**أقل من 05 سنوات**	
	بين 05 و10سنوات	
	بين 11 و15 سنة	
	أكثر من 15 سنة	

المحور الثاني: مهام التدقيق الداخلي في البنك

الرقم	العبارات	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
01	يقوم قسم التدقيق الداخلي في البنك بالتأكد من مدى توافق الأهداف التي وضعتها الإدارة للأقسام المختلفة مع أهداف البنك والخطط الاستراتيجية له.					
02	يقوم قسم التدقيق الداخلي بفحص صحة العمليات المالية البنكية والتأكد من سلامة تسجيلها وتبويبها.					
03	يقوم قسم التدقيق الداخلي بالحكم على صلاحية القوائم المالية النهائية للبنك.					
04	يتوفر قسم التدقيق الداخلي على نظام متمكن قادر على تفعيل إدارة المخاطر.للتعرف على المخاطر					
05	يتوفر في البنك دليل مكتوب للسياسات والإجراءات المتبعة في إدارة المخاطر في قسم التدقيق الداخلي.					
06	يتم تحديد مسؤوليات وواجبات قسم التدقيق الداخلي في البنك اتجاه إدارة المخاطر بشكل واضح ودقيق					
07	يتمتع موظفي قسم التدقيق الداخلي في البنك بمعرفة كافية بالمعايير المهنية الواجبة لتفعيل مبادئ تسيير المخاطر.					
08	يقوم قسم التدقيق الداخلي بالتأكد من أن الآليات الموضوعة في البنك لتحديد ورد التغير الذي يمكن أن يؤثر على أهداف العمل في البنك فعالة.					
09	يقوم قسم التدقيق الداخلي ببلورة نتائج الفحص والتحقيق وإثباتها في تقرير.					

المحور الثالث: دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية

أولا: في تحديد المخاطر المصرفية

الرقم	العبارات	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
10	يقوم قسم التدقيق الداخلي بالتأكد من سلامة إجراءات التدقيق عند تحديد المخاطر المصرفية.					
11	يتم تحديد نطاق عملية التدقيق الداخلي بشكل دقيق يساعد في اكتشاف المخاطر المختلفة.					
12	يعمل قسم التدقيق الداخلي بالبنك مع الجهة المسؤولة عن المخاطر من أجل تحديد المخاطر.					
13	يساعد قسم التدقيق الداخلي بالبنك في تقييم المخاطر التي يتم التعرض لها.					
14	يقوم قسم التدقيق الداخلي بالبنك بإعداد خطة تدقيق شاملة ويحدد بها أنواع المخاطر في مختلف أنشطة البنك.					
15	يقوم قسم التدقيق الداخلي بالبنك بتحديد كل الأنشطة التي قد تهدد البنك.					

ثانيا: في قياس وتقييم المخاطر المصرفية

الرقم	العبارات	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
16	يتأكد قسم التدقيق الداخلي من مستويات المخاطر التي يمكن أن يتحملها (المستويات المسموح بها من المخاطر) البنك.					
17	يقوم قسم التدقيق بتقييم احتمالات وقوع التزوير أو الاحتيال وكيفية مواجهة هذا النوع من الحالات.					
18	قسم التدقيق الداخلي قادر على قياس وتقييم المخاطر المصرفية بكل سهولة.					
19	يقوم قسم التدقيق الداخلي في البنك بالتأكد من تحليل المستندات دوريا لتحديد النتائج والمخاطر ذات العلاقة بأنشطة البنك.					

ثالثا: في معالجة المخاطر المصرفية

الرقم	العبارات	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
20	ينسق قسم التدقيق الداخلي مع قسم إدارة المخاطر من أجل معالجة المخاطر.					
21	تساهم أنشطة قسم التدقيق الداخلي في تخفيف حدة المخاطر التي يتعرض لها البنك.					
22	يقوم قسم التدقيق الداخلي باقتراح الوسائل والسبل والآليات المناسبة للتعامل مع أوجه المخاطر المختلفة في البنك.					

23	يساهم قسم التدقيق الداخلي في تقديم مقترحات من أجل تخفيف المخاطر في البنك.					
رابعا: في مراقبة المخاطر المصرفية						
الرقم	**العبارات**	**موافق تماما**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق تماما**
24	يتابع قسم التدقيق الداخلي معالجة المخاطر التي يتعرض لها البنك من قبل الإدارة.					
25	برامج التدقيق الداخلي تحتوي على ضوابط محاسبية ومادية يتم تطبيقها بما يحد من المخاطر.					
26	يقوم قسم التدقيق الداخلي بالتأكد من أن الإدارة تؤدي الفحص الدوري للمخاطر المصرفية.					
27	يقوم قسم التدقيق الداخلي بالتأكد من حدوث أنشطة المراقبة المستمرة لتقييم المخاطر المصرفية في البنك.					

شكرا على تعاونكم ووقتكم

ملاحق مخرجات SPSS

Fiabilité
Echelle : TOUTES LES VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	43	84,3
	Exclus[a]	8	15,7
	Total	51	100,0

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,840	6

Statistiques de total des éléments

	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Corrélation complète des éléments corrigés	Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément
مهام_التدقيق_الداخلي_في_البنك	19,6923	2,025	,476	,839
دور_التدقيق_في_إدارة_المخاطر	19,7797	1,767	,976	,758
تحديد_المخاطر_المصرفية	19,8306	1,616	,821	,768
قياس_وتقييم_المخاطر_المصرفية	19,9682	2,284	,216	,879
معالجة_المخاطر_المصرفية	19,7066	1,713	,653	,807
مراقبة_المخاطر_المصرفية	19,6135	1,716	,664	,804

Effectifs

Statistiques

		الجنس	السن	المستوى_التعليمي	إسم_البنك	المسمى_الوظيفي	سنوات_الخبرة
N	Valide	43	43	43	43	43	43
	Manquante	8	8	8	8	8	8
Moyenne		1,51	2,12	2,21	2,05	3,05	2,21
Somme		65	91	95	88	131	95

Tableau de fréquences

الجنس

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	21	41,2	48,8	48,8
	أنثى	22	43,1	51,2	100,0
	Total	43	84,3	100,0	
Manquante	Système manquant	8	15,7		
Total		51	100,0		

السن

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 30	6	11,8	14,0	14,0
	30-40	26	51,0	60,5	74,4
	أكثر من 40 سنة	11	21,6	25,6	100,0
	Total	43	84,3	100,0	
Manquante	Système manquant	8	15,7		
Total		51	100,0		

المستوى التعليمي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	36	70,6	83,7	83,7
	ماستر	5	9,8	11,6	95,3
	خريجي المدرسة العليا للبنوك	2	3,9	4,7	100,0
	Total	43	84,3	100,0	
Manquante	Système manquant	8	15,7		
Total		51	100,0		

إسم البنك

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	البنك الخارجي الجزائري	15	29,4	34,9	34,9
	بنك الفلاحو التنمية الريفية	11	21,6	25,6	60,5
	بنك القرض الشعبي الجزائري	17	33,3	39,5	100,0
	Total	43	84,3	100,0	
Manquante	Système manquant	8	15,7		
Total		51	100,0		

المسمى الوظيفي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	مدير	2	3,9	4,7	4,7
	رئيس قسم	7	13,7	16,3	20,9
	إداري	21	41,2	48,8	69,8
	مدقق	13	25,5	30,2	100,0
	Total	43	84,3	100,0	
Manquante	Système manquant	8	15,7		
Total		51	100,0		

سنوات الخبرة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5	12	23,5	27,9	27,9
	05-10	18	35,3	41,9	69,8
	11-15	5	9,8	11,6	81,4
	فما فوق 15	8	15,7	18,6	100,0
	Total	43	84,3	100,0	
Manquante	Système manquant	8	15,7		
Total		51	100,0		

Descriptives

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
يقوم قسم التدقيق الداخلي في البنك ب	43	3	5	4,67	,522
يقوم قسم التدقيق الداخلي بفحص صحة العمليات المالية البنكية والتأكد	43	4	5	4,74	,441
يقوم قسم التدقيق الداخلي بالحكم على صلاحية القوائم المالية النهائية	43	1	5	3,12	1,051
يتوفر قسم التدقيق الداخلي على نظام متمكن قادر على تفعيل	43	2	5	3,93	,704
يتوفر في البنك دليل مكتوب للسياسات والإجراءات	43	2	5	4,00	,787
يتم تحديد مسؤوليات وواجبات قسم التدقيق الداخلي في	43	2	5	4,12	,625
يتمتع موظفي قسم التدقيق الداخلي في البنك بمعرفة	43	2	5	4,00	,724
يقوم قسم التدقيق الداخلي بالتأكد من أن الأليات الموضوعة في	43	2	5	3,37	,655
يقوم قسم التدقيق الداخلي ببلورة نتائج الفحص	43	3	5	4,28	,504
مهام_التدقيق_الداخلي_في_البنك	43	3	5	4,03	,332
N valide (listwise)	43				

Test-t
Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 0				
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence
					Inférieure
يقوم قسم التدقيق الداخلي في البنك ب	58,727	42	,000	4,674	4,51
يقوم قسم التدقيق الداخلي بفحص صحة العمليات المالية البنكية والتأكد	70,467	42	,000	4,744	4,61
يقوم قسم التدقيق الداخلي بالحكم على صلاحية القوائم المالية النهائية	19,438	42	,000	3,116	2,79
يتوفر قسم التدقيق الداخلي على نظام متمكن قادر على تفعيل	36,630	42	,000	3,930	3,71
يتوفر في البنك دليل مكتوب للسياسات والإجراءات	33,337	42	,000	4,000	3,76
يتم تحديد مسؤوليات وواجبات قسم التدقيق الداخلي في	43,171	42	,000	4,116	3,92
يتمتع موظفي قسم التدقيق الداخلي في البنك بمعرفة	36,242	42	,000	4,000	3,78
يقوم قسم التدقيق الداخلي بالتأكد من أن الأليات الموضوعة في	33,734	42	,000	3,372	3,17
يقوم قسم التدقيق الداخلي ببلورة نتائج الفحص	55,720	42	,000	4,279	4,12
مهام_التدقيق_الداخلي_في_البنك	79,442	42	,000	4,026	3,92

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 0
	Intervalle de confiance 95% de la différence
	Supérieure
يقوم قسم التدقيق الداخلي في البنك ب	4,84
يقوم قسم التدقيق الداخلي بفحص صحة العمليات المالية البنكية والتأكد	4,88
يقوم قسم التدقيق الداخلي بالحكم على صلاحية القوائم المالية النهائية	3,44
يتوفر قسم التدقيق الداخلي على نظام متمكن قادر على تفعيل	4,15
يتوفر في البنك دليل مكتوب للسياسات والإجراءات	4,24
يتم تحديد مسؤوليات وواجبات قسم التدقيق الداخلي في	4,31
يتمتع موظفي قسم التدقيق الداخلي في البنك بمعرفة	4,22
يقوم قسم التدقيق الداخلي بالتأكد من أن الأليات الموضوعة في	3,57
يقوم قسم التدقيق الداخلي ببلورة نتائج الفحص	4,43
مهام_التدقيق_الداخلي_في_البنك	4,13

Descriptives
Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
يقوم قسم التدقيق الداخلي بالتأكد من سلامة إجراءات	43	3	5	4,12	,544
يتم تحديد نطاق عملية التدقيق الداخلي بشكل دقيق	43	2	5	4,12	,625
يعمل قسم التدقيق الداخلي بالبنك مع الجهة المسؤولة	43	2	5	3,98	,636
يساعد قسم التدقيق الداخلي بالبنك في تقييم المخاطر	43	2	5	4,02	,636
يقوم قسم التدقيق الداخلي بالبنك بإعداد خطة تدقيق شاملة	43	2	5	3,86	,743
يقوم قسم التدقيق الداخلي بالبنك بتحديد كل الأنشطة	43	2	5	3,23	,812
تحديد_المخاطر_المصرفية	43	3	5	3,89	,391
N valide (listwise)	43				

Test-t
Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 0				
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence
					Inférieure
يقوم قسم التدقيق الداخلي بالتأكد من سلامة إجراءات	49,639	42	,000	4,116	3,95
يتم تحديد نطاق عملية التدقيق الداخلي بشكل دقيق	43,171	42	,000	4,116	3,92
يعمل قسم التدقيق الداخلي بالبنك مع الجهة المسؤولة	41,017	42	,000	3,977	3,78
يساعد قسم التدقيق الداخلي بالبنك في تقييم المخاطر	41,496	42	,000	4,023	3,83
يقوم قسم التدقيق الداخلي بالبنك بإعداد خطة تدقيق شاملة	34,088	42	,000	3,860	3,63
يقوم قسم التدقيق الداخلي بالبنك بتحديد كل الأنشطة	26,114	42	,000	3,233	2,98
تحديد_المخاطر_المصرفية	65,158	42	,000	3,888	3,77

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 0
	Intervalle de confiance 95% de la différence
	Supérieure
يقوم قسم التدقيق الداخلي بالتأكد من سلامة إجراءات	4,28
يتم تحديد نطاق عملية التدقيق الداخلي بشكل دقيق	4,31
يعمل قسم التدقيق الداخلي بالبنك مع الجهة المسؤولة	4,17
يساعد قسم التدقيق الداخلي بالبنك في تقييم المخاطر	4,22
يقوم قسم التدقيق الداخلي بالبنك بإعداد خطة تدقيق شاملة	4,09
يقوم قسم التدقيق الداخلي بالبنك بتحديد كل الأنشطة	3,48
تحديد_المخاطر_المصرفية	4,01

Descriptives
Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
يتأكد قسم التدقيق الداخلي من مستويات المخاطر	43	2	5	3,14	,743
يقوم قسم التدقيق بتقييم احتمالات وقوع التزوير	43	3	5	4,37	,536
ق سم التدقيق الداخلي قادر على قياس وتقييم	43	2	5	3,30	1,013
يقوم قسم التدقيق الداخلي في البنك بالتأكد	43	3	5	4,19	,546
قياس_وتقييم_المخاطر_المصرفية	43	3	5	3,75	,313
N valide (listwise)	43				

test-
Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 0				
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence
					Inférieure
يتأكد قسم التدقيق الداخلي من مستويات المخاطر	27,722	42	,000	3,140	2,91
يقوم قسم التدقيق بتقييم احتمالات وقوع التزوير	53,533	42	,000	4,372	4,21
ق سم التدقيق الداخلي قادر على قياس وتقييم	21,384	42	,000	3,302	2,99
يقوم قسم التدقيق الداخلي في البنك بالتأكد	50,293	42	,000	4,186	4,02
قياس_وتقييم_المخاطر_المصرفية	78,465	42	,000	3,750	3,65

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 0
	Intervalle de confiance 95% de la différence
	Supérieure
يتأكد قسم التدقيق الداخلي من مستويات المخاطر	3,37
يقوم قسم التدقيق بتقييم احتمالات وقوع التزوير	4,54
ق سم التدقيق الداخلي قادر على قياس وتقييم	3,61
يقوم قسم التدقيق الداخلي في البنك بالتأكد	4,35
قياس_وتقييم_المخاطر_المصرفية	3,85

Descriptives
Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
ينسق قسم التدقيق الداخلي مع قسم إدارة المخاطر	43	2	5	3,93	,632
تساهم أنشطة قسم التدقيق الداخلي في تخفيف حدة المخاطر	43	2	5	4,21	,600
يقوم قسم التدقيق الداخلي باقتراح الوسائل والسبل	43	2	5	4,00	,577
يساهم قسم التدقيق الداخلي في تقديم مقترحات من أجل تخفيف	43	2	5	3,91	,610
معالجة_المخاطر_المصرفية	43	3	5	4,01	,412
N valide (listwise)	43				

Test-t
Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 0				
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence
					Inférieure
ينسق قسم التدقيق الداخلي مع قسم إدارة المخاطر	40,761	42	,000	3,930	3,74
تساهم أنشطة قسم التدقيق الداخلي في تخفيف حدة المخاطر	46,009	42	,000	4,209	4,02
يقوم قسم التدقيق الداخلي باقتراح الوسائل والسبل	45,431	42	,000	4,000	3,82
يساهم قسم التدقيق الداخلي في تقديم مقترحات من أجل تخفيف	42,000	42	,000	3,907	3,72
معالجة_المخاطر_المصرفية	63,895	42	,000	4,012	3,88

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 0
	Intervalle de confiance 95% de la différence
	Supérieure
ينسق قسم التدقيق الداخلي مع قسم إدارة المخاطر	4,12
تساهم أنشطة قسم التدقيق الداخلي في تخفيف حدة المخاطر	4,39
يقوم قسم التدقيق الداخلي باقتراح الوسائل والسبل	4,18
يساهم قسم التدقيق الداخلي في تقديم مقترحات من أجل تخفيف	4,09
معالجة_المخاطر_المصرفية	4,14

Descriptives
Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
يتابع قسم التدقيق الداخلي معالجة المخاطر	43	2	5	4,30	,638
برامج التدقيق الداخلي تحتوي على ضوابط محاسبية	43	2	5	4,07	,593
يقوم قسم التدقيق الداخلي بالتأكد من أن الإدارة تؤدي	43	2	5	4,09	,610
يقوم قسم التدقيق الداخلي بالتأكد من حدوث أنشطة	43	3	5	3,95	,375
مراقبة_المخاطر_المصرفية	43	3	5	4,10	,405
دور_التدقيق_في_إدارة_المخاطر	43	3	5	3,94	,285
N valide (listwise)	43				

Test-t
Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 0				
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence
					Inférieure
يتابع قسم التدقيق الداخلي معالجة المخاطر	44,254	42	,000	4,302	4,11
برامج التدقيق الداخلي تحتوي على ضوابط محاسبية	44,971	42	,000	4,070	3,89
يقوم قسم التدقيق الداخلي بالتأكد من أن الإدارة تؤدي	44,000	42	,000	4,093	3,91
يقوم قسم التدقيق الداخلي بالتأكد من حدوث أنشطة	69,128	42	,000	3,953	3,84
مراقبة_المخاطر_المصرفية	66,387	42	,000	4,105	3,98
دور_التدقيق_في_إدارة_المخاطر	90,746	42	,000	3,938	3,85

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 0
	Intervalle de confiance 95% de la différence
	Supérieure
يتابع قسم التدقيق الداخلي معالجة المخاطر	4,50
برامج التدقيق الداخلي تحتوي على ضوابط محاسبية	4,25
يقوم قسم التدقيق الداخلي بالتأكد من أن الإدارة تؤدي	4,28
يقوم قسم التدقيق الداخلي بالتأكد من حدوث أنشطة	4,07
مراقبة_المخاطر_المصرفية	4,23
دور_التدقيق_في_إدارة_المخاطر	4,03